مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية

اسم المقال: معوقات التكوين الرأسمالي في القطاع الصناعي في محافظة طولكرم
اسم الكاتب: د. عمر محمود أبو عيدة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1603
تاريخ الاسترداد: 2025/05/06 01:41 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

معوقات التكوين الرأسمالي في القطاع الصناعي في محافظة طولكرم *

د. عمر محمود أبو عيدة **

* تاريخ التسليم: ٣/ ٢/ ٢٠١٤م، تاريخ القبول: ٢٢/ ٥/ ٢٠١٤م.
** أستاذ الاقتصاد المشارك/ كلية العلوم الإدارية والاقتصادية/ فرع طولكرم/ جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين.

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى التعرف إلى العقبات التي تواجه التكوين الرأسمالي من وجه نظر أصحاب المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم، وتحديد الأهمية النسبية لأهم معوقات التكوين الرأسمالي التي تواجه القطاع الصناعي في المحافظة، ومن أجل ذلك قامت الدراسة باختبار ٣٤ معوقاً للتكوين الرأسمالي التي تعترض القطاع الصناعي في محافظة طولكرم من خلال مقياس خاص صمم خصيصا لهذا الغرض، حيث اعتمدت الدراسة على عينة قوامها ١٩٣ مفردة من أصل ٢١٩ مفردة تمثل مجتمع الدراسة. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن هناك ٣٢ معوقاً مهما من بين هذه المعوقات، وأن هناك ترابطا بين ٢٥ معوقاً منها، كما بينت النتائج أن هذه المعوقات تختلف من حيث الأهمية، أي أن المنشآت الصناعية لا تواجه جميع العقبات التي حددتها الدراسة بالدرجة نفسها من الأهمية. ومن أهم التوصيات التي خرج بها البحث: ضرورة قيام المنشآت الصناعية باتباع الأساليب الإدارية الحديثة، والإقلاع عن الأساليب الإدارية التقليدية، وضرورة مراجعة إجراءات المواصفات والمقاييس الفلسطينية بما يخدم القطاع الصناعي وتطوره، وضرورة الاهتمام بقانون الضرائب الفلسطيني ودوره في تشجيع الاستثمار والتكوين الرأسمالي.

Obstacles of Capital Formation in the Industrial Sector in Tulkarm Governorate

Abstract:

This research aimed to identify the obstacles that face capital formation in the industrial sector in TulkarmGovernorate, and to determine the relative importance of such obstacles. In order to achieve this aim, a sample of 193 industrial enterpriseshas been questioned. A descriptive statistical model was conducted in testing the hypotheses of the research. Many results were concluded and the most important ones are: there are 32 important obstacles face capital formation in the industrial enterprises in TulkarmGovernorate. Among these obstacles, there are 25 in which there is a strong statistical evidence. The results showed that these obstacles are different in terms of their importance from the industrial enterprises point of view. The industrial enterprises do not face all the obstacles identified by the study with the same degree of importance. The main recommendations of the research were: the need for industrial establishments to follow modern management methods and to leave the traditional administrative methods, the need to review procedures followed by the Palestinian Technical Regulationsfrom the point of quality and standards of the industrial product, and the need for more attention to the Palestinian tax law and its role in encouraging investment and capital formation in Palestine.

مقدمة:

كان لاحتلال فلسطين آثار بارزة على الاقتصاد الفلسطيني، وفي مقدمة هذه الآثار التفكيك الاقتصادي سواء على مستوى المناطق أم على مستوى القطاعات الاقتصادية الرئيسة، وبالتالي حرمان الاقتصاد الفلسطيني من النهوض والنمو والتطور بشكل طبيعي، حيث أدى الاحتلال إلى ضعف الاستثمار وهروب رأس المال، مما أثر سلباً على القطاعات الاقتصادية بشكل عام، وعلى القطاع الصناعي بشكل خاص (نصر، ٢٠٠٢) .ومع تقلب الأوضاع السياسية والاقتصادية المحيطة بالمنطقة ما زال القطاع الصناعي الفلسطيني يواجه عقبات وتحديات عديدة وكثيرة تقف أمام نموه وتطوره، ولعل من أبرز هذه التحديات نمو وتراكم رأس المال الكافي للنهوض بالطاقة الإنتاجية، والتوسع في توظيف القوى العاملة وامتلاك المزيد من الأصول الرأسمالية الثابتة وغير الثابتة، وبالنظر إلى هذه الظروف المحيطة بالقطاع الصناعي في محافظة طولكرم بالتحديد، فإن هذا القطاع يعاني من انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي فيه واللازم لإعطاء المنشآت الصناعية الدفعة الكافية باتجاه النمو والتطور.

يتميز القطاع الصناعي في محافظة طولكرم بأنه يغلب عليه طابع الفردية والعائلية، وعدم امتلاكه لأية ميزة تنافسية أو احتكارية للسلع التي ينتجها، وذلك كله يمكن أن يعود إلى افتقار هذا القطاع إلى التكوين الرأسمالي اللازم لإدخال الآلات الحديثة، والتكنولوجيا المتطورة في مجالاته الإنتاجية، ومن جهة أخرى هناك ضعف للدور الذي تقوم فيه السلطات المحلية مثل الغرف التجارية والبلديات، والوزارات، وحتى النقابات، وغياب السياسة المشجعة للصناعة، والضعف الشديد في البيئة التشريعية والاستثمارية.هذا ويرى الباحث أن من بين العقبات التي تقف أمام زيادة التكوين الرأسمالي وتطوره في هذا القطاع غياب البيئة الملائمة للاستثمار، واستخدام الآلات والتقنيات القديمة والتقليدية، وضعف الإنتاجية لمدخلات الإنتاج المستخدمة، وعدم وضوح الظروف الاقتصادية مما يحد من الرغبة في الاستثمار وضعف المحفزات الاستثمارية كالقوانين المنظمة والتشريعات اللازمة، هذا بالإضافة إلى صغر حجم السوق المحلي، وعدم القدرة على الدخول إلى الأسواق الخارجية، وضعف التمويل ومناحيه.(World Bank,2002)

ومن خلال البيانات التي تم الحصول عليها من الغرفة التجارية في محافظة طولكرم، فإن عدد المنشآت والمشاريع الصناعية في محافظة طولكرم يبلغ (٢١٩) منشأة موزعة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة كما ياتي:

الجدول (١)

توزيع القطاع الصناعي في محافظة طولكرم حسب النشاط والعدد

الرقم	الأنشطة الصناعية	العدد
١	الصناعات الغذائية	٥٦
٢	الصناعات التحويلية	٩٣
٣	صناعة الرخام والحجر والإنشاءات	١٥
٤	الصناعات الكيماوية	١٢
٥	صناعة التعدين	٤٣
المجموع		٢١٩

المصدر: الغرفة التجارية والصناعية، طولكرم، ٢٠١٢، النشرة السنوية، ص٣

١,١ مشكلة البحث:

يؤدي التكوين الرأسمالي دورا أساسيا في مسيرة التنمية الاقتصادية لمختلف المجتمعات، فالدول المتقدمة تتميز على الدول المتخلفة في قدرتها على تراكم رأس المال الذي ينعكس على زيادة الإنتاجية وتشكيل القدرة التنافسية للاقتصاد.فالقطاع الصناعي الفلسطيني عامة والقطاع الصناعي في محافظة طولكرم بخاصة يواجه مجموعة من العقبات التي تحول بينه وبين تراكم رأس المال فيه، مما يجعله غير قادر على النمو والتطور وتلبية احتياجات المجتمع من السلع الرأسمالية وغير الرأسمالية، وعليه فإن مشكلة البحث تكمن في التعرف إلى أهم معوقات التكوين الرأسمالي التي تواجه المنشآت الصناعية العاملة في محافظة طولكرم، ويمكن اعتبار مشكلة البحث في أنها تحاول الإجابة عن التساؤل الآتي: **ما معوقات التكوين الرأسمالي في القطاع الصناعي في محافظة طولكرم؟**

٢,١ أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية هذا البحث تكمن في التعرف إلى أهم العقبات التي تحول دون تقدم وزيادة التكوين الرأسمالي في القطاع الصناعي في محافظة طولكرم، الذي بدوره يعود بالأهمية على الأطراف العاملة كلها في هذا القطاع من مستثمرين، ومستهلكين، وعاملين. كما تكمن أهمية هذا البحث في تقديم الاقتراحات والتوصيات التي من شانها أن تساهم في التغلب على العقبات التي تواجه التكوين الرأسمالي، وتقف حجر عثرة أمام نموه وتطوره

في القطاع الصناعي الفلسطيني بشكل عام، وفي محافظة طولكرم بشكل خاص، **ويمكن إجمال أهداف البحث في النقاط الآتية**:

١. التعرف إلى العقبات التي تواجه التكوين الرأسمالي من وجه نظر أصحاب المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم.

٢. مدى التوافق والاختلاف بين العقبات التي تواجه القطاع الصناعي في محافظة طولكرم

ومحددات التكوين الرأسمالي في الفكر الاقتصادي.

٣. تحديد الأهمية النسبية لأهم معوقات التكوين الرأسمالي التي تواجه القطاع الصناعي في محافظة طولكرم.

٤. اقتراح التوصيات والحلول التي من شانها أن تساهم في التغلب على معوقات التكوين الرأسمالي في القطاع الصناعي الفلسطيني في محافظة طولكرم

٣,١ أسئلة البحث:

بما أن البحث يهدف إلى تحديد معوقات التكوين الرأسمالي في القطاع الصناعي في محافظة طولكرم **فيكمن تحديد ألأسئلة الفرعية للبحث على النحو الآتي**:

١. ما أثر مناخ الاستثمار والظروف الاقتصادية السائدة على التكوين الرأسمالي في القطاع الصناعي في محافظة طولكرم؟

٢. ما أثر رغبة وقدرة أصحاب المنشآت الصناعية في الادخار على التكوين الرأسمالي في القطاع الصناعي في محافظة طولكرم؟

٣. ما أثر إنشاء المشاريع الجديدة وتوسيع المشاريع القائمة والأرباح على التكوين الرأسمالي في القطاع الصناعي في محافظة طولكرم؟

٤. ما أثر التوقعات الاقتصادية للنمو والتنمية على التكوين الرأسمالي في القطاع الصناعي في محافظة طولكرم؟

٥. ما أثر الابتكارات والتطور التكنولوجي على التكوين الرأسمالي في القطاع الصناعي في محافظة طولكرم؟

٤,١ فرضيات البحث:

تعتمد هذه الدراسة في سبيل الوصول إلى تحقيق أهدافها على اختبار مدى صحة

الفروض المتعلقة بمعوقات التكوين الرأسمالي في القطاع الصناعي بمحافظة طولكرم، **حيث تفترض الدراسة ما يأتي**:

١. إن معوقات التكوين الرأسمالي في القطاع الصناعي بمحافظة طولكرم ليست على مستوى واحد من الأهمية والتأثير.

٢. هناك ترابط بين معوقات التكوين الرأسمالي المختلفة في القطاع الصناعي في محافظة طولكرم.

٣. تختلف أهمية معوقات التكوين الرأسمالي باختلاف نوع النشاط الصناعي الذي تمارسه المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم.

١,٥ محددات البحث:

يتحدد البحث في التعرف إلى معوقات التكوين الرأسمالي في القطاع الصناعي في محافظة طولكرم في فلسطين من وجهة نظر أصحاب المنشآت الصناعية والمدراء العاملين فيها خلال عام ٢٠١٣.

٢. الإطار النظري:

١,٢ المشكلات والتحديات التي يواجهها القطاع الصناعي الفلسطيني:

يعاني القطاع الصناعي الفلسطيني من مجموعة من المشكلات والتحديات التي أعاقت نموه وتطوره على مدى الفترات السابقة والحالية، سواءً على مستوى الأراضي الفلسطينية ككل أو على مستوى محافظة طولكرم كجزء.**ومن أهم المشكلات والتحديات التي يعاني منها القطاع الصناعي الفلسطيني ما يأتي**: (عطياني، ٢٠٠٨)

- تبعية القطاع الصناعي الفلسطيني إلى الاقتصاد الإسرائيلي وانتهاج إسرائيل سياسات وإجراءات من شأنها تدمير الصناعة الفلسطينية وإعاقة نمو هذا القطاع الاقتصادي الهام.
- صغر حجم المنشات الصناعية، الذي وقف حائلاً أمام قدرة هذه المنشات على التطور والنمو بما يتناسب مع المتغيرات والمستجدات المحلية والإقليمية.
- ضعف المستوى التكنولوجي المستخدم في القطاع الصناعي الفلسطيني بشكل عام وعلى مستوى محافظة طولكرم بشكل خاص، فمعظم المنشات ما زالت تستخدم تقنيات تقليدية وبدائية في نشاطها، مما اضعف قدرتها على المنافسة والاستثمار.

♦ غياب أو ضعف دور مؤسسات التمويل وكذلك الاتحادات والنقابات التي حالت دون زيادة معدلات الاستثمار والتكوين الرأسمالي بالشكل المطلوب.

♦ ضعف خدمات البنية التحتية وزيادة تكلفتها علما بان الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء والطرق وغيرها تشكل ركيزة أساسية من ركائز النمو الاقتصادي للقطاع الصناعي.

♦ تدني المستوى المهني والفني للعاملين في قطاع الصناعة، مما ينعكس سلبا على الإنتاجية وجودة المنتجات، ويحد من قدرة هذا القطاع على المنافسة.

♦ غياب الترابطات الأمامية والخلفية أو ضعفها حيث اعتمدت الصناعة الفلسطينية على علاقات التعاقد من الباطن مع الصناعة الإسرائيلية في كثير من الأوقات.

♦ إضافة إلى كل هذه المعوقات والمشكلات التي تصف حالة القطاع الصناعي الفلسطيني فهناك ضعف في كثير من الأمور مثل، إجراءات التراخيص، والضرائب، والمناطق الصناعية، والخطط، والاستراتيجيات، وضعف البيئة القانونية والتشريعية وغيرها.

وبالنظر إلى هذه التحديات كلّها فإنه من الواضح جداً أن قطاع الصناعة الفلسطيني في محافظة طولكرم يواجه عدداً من المشكلات الجوهرية بشكل خاص مما يحد من الاستثمار والتراكم الرأسمالي في هذا القطاع الاقتصادي الهام.

٢,٢ ماهية التكوين الرأسمالي:

يعرف التكوين الرأسمالي أو التراكم الرأسمالي على أنه زيادة رأس المال الحقيقي لبلد ما، وهذا يعني أن التكوين الرأسمالي يتضمن صنع المزيد من السلع الرأسمالية، مثل الآلات والمعدات والتجهيزات ووسائل النقل وتوليد الطاقة، وكذلك الأبنية المخصصة للإنتاج ...الخ التي تستخدم جميعا للإنتاج المستقبلي للسلع.فالتكوين الرأسمالي يعكس الطاقة الإنتاجية للدولة والقدرة التنافسية للاقتصاد القومي فيها.

٣,٢ أشكال التكوين الرأسمالي:

يظهر التكوين الرأسمالي في شكلين رئيسيين تبعاً لشكل الملكية، فهو إما أن يكون خاصا يقوم به الأفراد والمؤسسات الخاصة، وإما عاما تقوم به الدولة أو من ينوب عنها، ويتشكل من:

١,٣,٢ تكوين رأس المال الثابت

يأخذ تكوين رأس المال الثابت شكلين: (نوفل، ٢٠٠١، ص٢٤٧) .

أ. تكوين رأس مال ثابت يولد زيادة مباشرة في الطاقة الإنتاجية كإنشاء المباني أو المصانع أو استصلاح الأراضي.

ب. تكوين رأس مال ثابت يولد زيادة غير مباشرة في الطاقة الإنتاجية، وهذا النوع من التكوين ضروري من أجل الزيادة المباشرة في الطاقة الإنتاجية، إذ تستفيد منه النشاطات الاقتصادية المختلفة.ويشمل إنشاء الطرق بأنواعها المختلفة، والسدود، والخزانات، وشبكات الري، وما إلى ذلك، أو بمعنى آخر إقامة القاعدة الهيكلية

٢,٣,٢ التغير في المخزون:

يصنف التغير في المخزون ضمن ثلاثة أشكال: (نوفل، ٢٠٠١، ص٢٤٨)

أ. المواد الأولية: وتشمل جميع المواد الخام، والوسيطة، والطاقة وغيرها، ويعبر عنها عادة برأس المال المتداول.

ب. المواد قيد الصنع والإنتاج: وتشمل جميع المواد التي لم تصنع، وينتظر أن تستكمل في دورة إنتاجية مقبلة.

ت. المواد التامة الصنع: وهي الجاهزة للاستعمال.

٣,٣,٢ التكوين الرأسمالي الإجمالي والصافي:

من المعروف أن الأصول الثابتة التي تشكل التكوين الرأسمالي الثابت تتعرض للتآكل بفعل عاملين رئيسين: الأول ناتج عن الاستخدام، ويعبر عنه بالاهتلاك المادي للأصول، والثاني فني أو معنوي وهو ناتج عن تقادم مكونات رأس المال الثابت بسبب التطور التكنولوجي.وللحصول على صافي التكوين الرأسمالي يتعين طرح مقدار الاهتلاك من قيمة إجمالي التكوين الرأسمالي، وعليه فإن الاستثمار يكون إجماليا إذا كان التكوين الرأسمالي بمكونيه إجمالياً، ويكون صافيا إذا كان مكوناه صافيين، أي رأس المال الثابت والتغير في المخزون (نصر الله، ٢٠٠٤، ص٣٦٩) .

٤,٢ التكوين الرأسمالي في النظرية الاقتصادية:

احتل التكوين الرأسمالي أهمية بالغة في الفكر الاقتصادي حيث كان «آدم سميث» (Adam Smith) في طليعة الاقتصاديين الذين تناولوا التكوين الرأسمالي وربطه بالتنمية الاقتصادية، حيث اعتبر «سميث» التراكم الرأسمالي شرطاً ضرورياً للتنمية الاقتصادية ويجب أن يسبق بتقسيم العمل، فالمشكلة كما حددها سميث تكمن في مقدرة الأفراد علي الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.(الغزاوي، ٢٠٠٣، ص١٩٨) .

أما "جون ستيوارت ميل" (Mill) فأعتبر رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق، وعنده يتوقف معدل تراكم رأس المال على مدي توظيف قوة العمل بشكل منتج، فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل.(نوفل، ٢٠٠١، ص٢٤٩) .

وفي ظل الفكر الاقتصادي النيو كلاسيكي (Neo- Classical) ، وسيادة الحرية الفردية، وأهمية أن تكون الأسواق حرة بشكل يؤدي إلى سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد، فقد اعتبر التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم الاقتصادي، ولذلك أكدت المدرسة النيو كلاسيكية على ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات، واعتبرت الربح الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين علي اتخاذ قرار الاستثمار.(الغزاوي، ٢٠٠٣، ص١٩٩) .

كما تطرق «شومبيتر» في نظريته إلى التكوين الرأسمالي، واعتبر أن التكوين الرأسمالي يتحدد في ظل المنافسة الكاملة، وفي حال توازن الاقتصاد، فإن الابتكارات ووفقا "لشومبيتر" والمتمثلة في إدخال أي منتج جديد أو إدخال تحسينات مستمرة للمنتجات القائمة، أو اتباع طرق جديدة في الإنتاج، أو إقامة منظمة جديدة لأي صناعة، أو التوسع فيها تعدّ من أهم العوامل التي تؤدي إلى تراكم رأس المال وزيادة التكوين الرأسمالي. (نوفل، ٢٠٠١، ص٢٥٠) .

وفي الفكر الاقتصادي الكينزي، اعتبر كينز (Keynes) أن الدخل الكلي يعدّ دالة في مستوي التشغيل في أي دولة، فكلما زاد حجم التشغيل، كلما زاد حجم الدخل الكلي، فزيادة الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار تؤدي إلى الوصول إلى الطلب الفعّال الذي بدوره يحدد مستوى التشغيل للموارد الاقتصادية، ومن أهم العوامل التي تحدد الاستثمار والتكوين الرأسمالي بحسب كينز الكفاية الحدية لرأس المال (Marginal Efficiency of Capital) ، ويرى «كينز» أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسة لتراكم الاستثمار (Skousen,1992) .ومن جهة أخرى اعتبر كينز أن سعر الفائدة يمثل العنصر الثاني المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي.(الغزاوي، ٢٠٠٣، ص٢٠٠) .

وفي نموذج «روستو» (Rosto) للنمو الاقتصادي تعرض من خلاله إلى الاستثمار والعوامل المحددة له واعتبر التقدم والتحديث والتخلي عن المعوقات المؤسسية والعادات الرجعية والتطلع إلى الحداثة من أبرز السمات التي يجب على المجتمع أن يتمتع بها من أجل تحقيق معدلات نمو عالية، ويشترط لذلك ارتفاع الاستثمار الصافي من نحو ٥٪إلى مالا

يقل عن ١٠٪ من الدخل القومي، وتطوير بعض القطاعات الرائدة، بمعنى ضرورة تطوير قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية الرئيسة بمعدل نمو مرتفع كشرط ضروري لمرحلة الانطلاق.ووجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة.(Zamagani & Agliardi,2004) .

وبناء على ما جاء في الفكر الاقتصادي، فإن العوامل المؤثرة في التكوين الرأسمالي، يمكن إجمالها على النحو الآتي:

- مناخ الاستثمار والظروف الاقتصادية السائدة من حيث حركة الطلب والعرض والمنافسة.
- قدرة ورغبة الأفراد في الادخار والاتجاه نحو الاستثمار بسبب زيادة فرص الاستثمار.
- إنشاء المشاريع الجديدة والتوسع في المشاريع القائمة وحركة الأرباح.
- التوقعات الاقتصادية للنمو والتنمية.
- الابتكارات والتطور التكنولوجي.
- العائد المتوقع من الاستثمار وسعر الفائدة السائد.
- التخلي عن الأساليب التقليدية واتباع التقدم والتحديث.
- وجود بيئة سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استيعاب التوسع في القطاعات الحديثة.

٣.الدراسات السابقة:

على المستوى الفلسطيني لا يوجد دراسات تناولت محددات التكوين الرأسمالي في القطاع الصناعي بشكل مباشر، إلا أن الدراسات المتوافرة دارت حول تشجيع الاستثمار، ودور الصناعة في التنمية، ومعوقات الاستثمار، والتنمية الصناعية، ومن أهم هذه الدراسات دراسة (سليم، ١٩٩٠) التي اقترحت مجموعة من الوسائل من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الإنتاجية في قطاع الصناعات التحويلية، **ويمكن إجمالها فيما يأتي**:

١. استخدام أفضل للمواد الخام المحلية، حيث إن تكلفة المواد الخام المستوردة عالية، مما يعمل على انخفاض الإنتاجية.

٢. زيادة كفاءة العامل، فالنقص في الأيدي العاملة الماهرة يساعد في زيادة الإنتاجية.

٣. تطوير وسائل الإنتاج، مما يساعد في زيادة قدرة المؤسسات المحلية على التنافس مع المنتجات الأجنبية.

٤. الاعتماد على المصادر المالية المحلية وزيادة الاستثمار، مما يدفع عملية التنمية، وإيقاف هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج.

دراسة (**مركز التخطيط الفلسطيني، ١٩٩٥**) بعنوان: «الصناعات الغذائية في قطاع غزة»، هدفت إلى التعرف إلى واقع الصناعات الغذائية والمشكلات التي تواجهها، وأشارت الدراسة إلى صغر حجم المشروعات الصناعية العاملة في هذا القطاع وعدم استغلال الطاقة الإنتاجية، وكذلك ضعف الجهاز التسويقي والفني في مشروعات الصناعات الغذائية، وانتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة إنشاء اتحاد عام للصناعات الغذائية بالتعاون مع الدوائر المعنية في السلطة الوطنية الفلسطينية، وتكثيف التعاون بين أرباب الصناعة والسلطة للتعرف إلى المشكلات التي تواجهها هذه الصناعة، والتعرف إلى المواصفات الدولية المعمول بها في الخارج لتحسين فرص التصدير لمنتجات الصناعات الغذائية.

دراسة (**مقداد، ١٩٩٩**) بعنوان: «تحليل الأداء في الصناعات الصغيرة» وقد بينت الدراسة أن الأداء في القطاع الصناعي في قطاع غزة يتأثر بعدد من العوامل، مثل: نوع الصناعة، وحجم المنشأة، والوضع السياسي السائد، والممارسات الإسرائيلية المؤثرة بطريقة جوهرية.وأوصت الدراسة بضرورة توفير الجو المناسب للعاملين وذلك لاستخراج كافة الطاقات الكامنة لديه عن طريق تطبيق نظام عادل للحوافز، ونظام يضمن توزيع الحقوق العمالية الثابتة في مواعيدها المنتظمة، كما أوصت بضرورة تنمية الموارد البشرية وصقل العاملين وتدريبهم مما يؤثر بصورة إيجابية على الإنتاجية، وضرورة توفير الدعم المالي للمنشآت، وذلك لزيادة قدرتها التنافسية ورفع معدلاتها الإنتاجية (هنية، ٢٠٠٥، ص٣٧) .

دراسة (**نصر، ٢٠٠٢**) بعنوان: «دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية»، هدفت هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع القطاع الصناعي الفلسطيني، من حيث حجم قدراته على الاستثمار وتطورها، والإنتاجية، والتصدير، والتشغيل، وأشارت الدراسة إلى أن إجراءات الاحتلال الإسرائيلي من حصار وإغلاق، وإغراق للسوق الفلسطينية بالمنتجات الإسرائيلية أدى إلى تراجع الصناعات التقليدية الفلسطينية، خاصة تلك الموجهة للاستهلاك المحلي.

دراسة (**محارب**، ٢٠١٠) التي هدف من خلالها إلى التعرف إلى طبيعة القطاع الصناعي في قطاع غزة والدور الذي يؤديه في عملية التنمية الاقتصادية الفلسطينية، وبينت نتائج التحليل بالاعتماد علي أسلوب استخدام تحليل السلاسل الزمنية نتائج عدة منها، أن تأثير عدد المنشآت الصناعية على الناتج المحلي الإجمالي كان ٩,٨٪، وكذلك تأثير الإنتاج علي الناتج المحلي الإجمالي كان ٨,٤٪.كما بينت الدراسة أن تأثير التكوين الرأسمالي الثابت علي الناتج المحلي الإجمالي كان ٣٪، كذلك بينت الدارسة أن تأثير الوضع السياسي علي الناتج المحلي الإجمالي كان سالباً بمقدار- ١,٢٪، بالإضافة إلى تأثير القيمة المضافة على الناتج المحلي الإجمالي كان ١٠,٢٪، وأخيراً أكدت الدراسة أن تأثير الاستهلاك الوسيط علي الناتج المحلي الإجمالي كان سلبيا بمقدار- ٢,٥ ٪.

دراسة (**الصويص**، ٢٠١١) بعنوان: «واقع الصناعة في محافظة طولكرم من وجهة نظر رجال الأعمال والتجار (المشكلات والحلول المقترحة)»، وقد خلصت الدراسة إلى أن الوضع الاقتصادي كان له أثر كبير في معوقات الصناعة في المحافظة، **واتضح هذا التأثير بشكل كبير جداً من خلال الأمور الآتية**:

- قلة وجود حوافز استثمارية من قبل الغرفة التجارية للمستثمرين في قطاع الأعمال.

- المعوقات الضريبية الباهظة التي تفرضها دائرة الضريبة على المستثمرين التي تحد من الاستثمار.

- ضيق الأسواق المحلية وندرة وجود ألاسواق العربية والعالمية التي من شانها أن تشجع والمنتج الفلسطيني وتستقبله.

كما أظهرت إحدى دراسات **جامعة النجاح الوطنية** (٢٠١٢) بعنوان: «واقع الاستثمار في القطاع الصناعي الفلسطيني» إلى أن عدم توافر مصادر التمويل المختلفة سواء التمويل الذاتي، أم عن طريق الاقتراض من البنوك، أم من المساعدات من الخارج، إلى صغر حجم المؤسسات الصناعية وقلته، وظلت هذه المؤسسات تعتمد على ما يتوافر من أموال من المصادر السابقة، التي لا تتلاءم واستخدام التكنولوجيات الحديثة، ويرجع ذلك إلى سياسة الاحتلال في عدم الترخيص للبنوك والشركات المالية للعمل في البلاد، وكذلك عدم السماح لرؤوس الأموال الخاصة الفلسطينية بالاستثمار في فلسطين لأسباب أمنية.

ومن الدراسات العربية التي تناولت التكوين الرأسمالي دراسة (**عادل**، ٢٠٠٥) ، وقد حددت الدراسة مجموعة من الأطر التي يجب توافرها من أجل النهوض بالتكوين الرأسمالي ومن أهمها: إطار قانوني متطور، يهدف إلى توفير بيئة قانونية مشجعة وحامية للاستثمار،

وآلياته خلق مجموعة من القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار، وتوفير القوانين التي تحكم كثير من الجوانب المتعلقة بالملكية الخاصة، كقانون الاستثمار، وقانون ضريبة الدخل، وقانون تنظيم الصناعة، وقانون العمل.وكذلك وضع السياسات العامة التي تحكم العلاقة بين القطاع الصناعي واتحاداته والوزارات تحت مظلة وزارة الصناعة.وأما على صعيد الإطار المؤسساتي اقترحت الدراسة ضرورة إنشاء مؤسسات تمثيل للقطاع الخاص وتطويرها بما يساهم في توحيد جهوده وزيادة قدرته على صياغة السياسات الاقتصادية والقانونية.وكذلك اقترحت الدراسة ضرورة تطوير البنية التحتية من خلال تأسيس بنية تحتية حديثة تفي بمتطلبات الاستثمار والتكوين الرأسمالي.

وفي دراسة أخرى في الأردن تناولت زيادة الإنتاجية في القطاع الصناعي (**عرفة**، ٢٠٠٨) اقترحت تحديث القطاع المالي وتنويعه بهدف توفير التمويل والحماية للقطاع الصناعي، وإقراض المشاريع والتشجيع على الاستثمار، وإنشاء بنوك صناعية متخصصة. كما اقترحت ضرورة تطوير وإعادة تأهيل الموارد البشرية بهدف تطوير الكفاءات البشرية اللازمة لإدارة التنمية وآلياتها، وإعداد برامج تدريبية لإعادة تأهيل للقوى العاملة شبه الماهرة، وخلق جيل مؤهل للانخراط في سوق العمل ممتلكاً للمهارات، وإنشاء مراكز تدريبية استشارية متخصصة، بالإضافة إلى تنظيم السوق الداخلي وتنمية العلاقات الدولية كأحد السياسات المهمّة في تطوير القطاع الصناعي، وتوطيد علاقات التعاون والتبادل التجاري مع دول العالم.

١,٣ التعقيب على الدراسات السابقة:

تمثلت الدراسات السابقة في دراسة ظروف الاستثمار والعوامل المؤثرة فيه بالنسبة إلى القطاع الصناعي الفلسطيني، حيث عرفت هذه الدارسات عدداً لا بأس به من العوامل التي تحول دون تطور زيادة الاستثمار وتطور القطاع الصناعي، ولعل من أهم هذه الأسباب هو البيئة الاقتصادية السائدة في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وقلة مصادر التمويل، وغياب البيئة التشريعية الملائمة وضيق الأسواق المحلية، وعدم القدرة على الدخول إلى أسواق جديدة، هذا بالإضافة إلى اعتماد القطاع الصناعي الفلسطيني على مدخلات إنتاج مستوردة، وضعف إنتاجية العمل وغيرها.وتعدّ نتائج الدراسات السابقة بعيدة عن أهداف البحث الحالي حيث لا يوجد من هذه الدراسات من تطرق إلى التكوين الرأسمالي والعقبات التي تحول دون تراكمه في القطاع الصناعي في محافظة طولكرم من وجهة نظر أصحاب المنشآت الصناعية، مما يعطي البحث أهمية إضافية، كونه ينفرد في واحدة من أهم المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام والقطاع الصناعي الفلسطيني بشكل خاص.

٤. منهجية البحث:

أجريت هذه الدراسة وفقاً للمنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع الحقائق المتصلة بالموضوع وإخضاعها للتحليل الذي يشتمل على أساليب التحليل المتنوعة وذلك بهدف اختبار مدى صحة الفروض التي وضعتها الدراسة.

١,٤ أداة البحث:

اعتمد الباحث على الاستبانة لجمع المعلومات والبيانات الأولية اللازمة من عينة الدراسة، حيث صمّم الباحث استبانة خصيصاً لهذا الغرض كي تساهم في اختبار صحة الفروض وتحقق أهداف الدراسة.وقد وجهت الاستبانة إلى أصحاب المنشآت الصناعية، وكذلك إلى المديرين العاملين فيها، واحتوت الاستبانة على ٣٤ فقرة تمثل معوقات التكوين الرأسمالي في القطاع الصناعي في محافظة طولكرم موزعة على خمسة مجالات مختلفة.

٢,٤ مجتمع وعينة البحث:

يمثل مجتمع البحث المنشآت الصناعية كافة في محافظة طولكرم، والبالغ عددها ٢١٩ منشأة بحسب البيانات الرسمية لغرفة تجارة وصناعة طولكرم، هذا مع العلم أن عدد هذه المنشات قد يكون أكبر من ذلك ولكن تم الاعتماد على إحصاءات الغرفة التجارية في محافظة طولكرم، والمأخوذة أصلاً من مسوحات جهاز الإحصاء الفلسطيني المركزي.حيث سعى الباحث لتغطية مجتمع الدراسة بالكامل، إلا أن عدد المنشآت التي أعادت الاستبانة وتم التعامل معها كانت ١٩٣ مفردة، التي مثلت عينة هذا البحث بنسبة مئوية تساوي ٨٨٪ من مجتمع البحث، وتعدّ هذه النسبة عالية ومقبولة ويمكن الوثوق بها.

٣,٤ طريقة تحليل البيانات:

بعد جمع الاستمارات ومعاينتها قام الباحث بتصنيف هذه البيانات وتحليلها باستخدام برنامج (SPSS) ، حيث عرضت بطريقة يمكن فهمها والاستفادة منها، **وقد شملت عملية التحليل الخطوات الآتية:**

١. اختبار البيانات الواردة في الاستمارة وتقويمها لمعرفة درجة موضوعيتها وثباتها.

٢. ستخدام معدل التكرار (Frequency) والمتوسط الحسابي (Mean Respons-es) ، مع قياس أهمية المعوقات التي تواجه التكوين الرأسمالي للمنشآت الصناعية في محافظة طولكرم باستخدام مقياس ليكرت الخماسي (A Five Point Scale) ، الذي يبدأ

من غير موافق بشدة إلى موافق بشدة، وقد اعتبرت الدراسة الإجابات التي تحصل على رقم (١) إجابات غير مهمّة على الإطلاق، والإجابات التي تحصل على رقم (٢) غير مهمّة، والإجابات التي تحصل على رقم (٣) محايدة، والإجابات التي تحصل على رقم (٤) مهمّة بدرجة متوسطة، والإجابات التي تحصل على رقم (٥) مهمّة جداً أي بدرجة كبيرة.

٣. أُستخدم اختبار (t) وذلك لتحديد مدى أهمية المعوقات التي تواجه عملية التكوين الرأسمالي في المنشآت الصناعية المفحوصة، وذلك لاختبار العلاقة بين المعوقات ونوع النشاط الصناعي لهذه المنشآت.

٤. اختبرت أهمية معوقات التكوين الرأسمالي باستخدام أسلوب التحليل العاملي (Factor Analysis) ، وقياس تلك الأهمية عن طريق حساب القيم والأوزان الخاصة بكل عامل (Factor Loading) .

٥. تحليل النتائج:

١,٥ معوقات التكوين الرأسمالي وأهميتها في القطاع الصناعي في محافظة طولكرم:

الجدول (٢) يبين اختباراً للبيانات التي وردت في (١٩٣) استمارة وزّعت على أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها في محافظة طولكرم، وهو يوضح المعوقات التي تواجه هذه المنشآت في التكوين الرأسمالي، وأهمية هذه المعوقات، بالإضافة إلى معدل التكرار للإجابات على فقرات الاستمارة والمتوسط الحسابي لها.

الجدول (٢)

معوقات التكوين الرأسمالي وأهميتها في القطاع الصناعي في محافظة طولكرم

نوع المعوقات	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط
	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	
وجود الاحتلال يعدّ عائقاً أمام زيادة حجم الاستثمار والتكوين الرأسمالي	–	–	١٤	٧,٣	٢٨	١٤,٥	٧٤	٣٨,٣	٧٧	٣٩,٩	٤,١١
سيطرة إسرائيل على المعابر والحدود تعوق من الحصول على الآلات والمعدات والأجهزة	–	–	١٣	٣,٧	٤٣	٢٢,٣	٧٧	٣٩,٩	٦٠	٣١,٣	٣,٩٥

نوع المعوقات	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط
	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	
اعتماد الصناعة على المواد الأولية من إسرائيل أو استيرادها من خلال إسرائيل يعرقل عمل الصناعة وتطورها	–	–	٨	٤,١	٣٨	١٩,٧	٧٢	٣٧,٣	٧٥	٣٨,٩	٤,١١
إجراءات النقل والشحن المتبعة على الحدود والمعابر تعرقل التكوين الرأسمالي	٤	٢,١	–	–	٣٤	١٧,٦	٤٦	٢٣,٨	١٠٩	٥٦,٥	٤,٣٣
يعمل الاحتلال على الحد من تصدير المنتجات الصناعية إلى الأسواق المحلية أو الخارجية	٤	٢,١	١٢	٦,٢	٢٧	١٤	٦٩	٣٥,٨	٨١	٤٢	٤,٠٩
الظروف الاقتصادية السائدة في مناطق المحافظة لا تشجع على زيادة رأس المال	١	٠,٥	١٦	٨,٣	٤٩	٢٥,٤	٥٩	٣٠,٦	٦٨	٣٥,٢	٣,٩٢
البنية التحتية المتوافرة في المحافظة لا تشجع على الاستثمار وزيادة التكوين الرأسمالي	–	–	–	–	٣٠	١٥,٥	٥٧	٢٩,٥	١٠٦	٥٤,٩	٤,٤١
برامج تحفيز وتشجيع الاستثمار من قبل الهيئات المحلية في المحافظة لا ترتقي إلى المستوى المطلوب	–	–	–	–	٣٤	١٧,٦	٧٣	٣٧,٨	٨٦	٤٤,٦	٤,٢٧
ارتفاع تكاليف الخدمات العامة يؤدي إلى تراجع التكوين الرأسمالي	–	–	–	–	٥١	٢٦,٤	٦٢	٣٢,١	٨٠	٤١,٥	٤,١٥
قوانين الاستثمار والإجراءات القانونية المتبعة من قبل الهيئات المحلية تعوق التكوين الرأسمالي	٤	٢,١	٨	٤,١	٤٣	٢٢,٣	٧٠	٣٦,٣	٦٨	٣٥,٢	٣,٩٩
ضيق السوق المحلي وضعف الطلب يؤثر سلبا على التكوين الرأسمالي	٦	٣,١	٢٤	١٢,٤	٣٥	١٨,١	٦٥	٣٣,٧	٦٣	٣٢,٦	٣,٨٠
ظروف السوق المحلي السائدة غير مشجعة على الاستثمار	١	٠,٥	٤	٢,١	٥٨	٣٠,١	٧١	٣٦,٨	٥٩	٣٠,٦	٣,٩٥
قلة مصادر الدخل والأرباح للمنشآت الصناعية يمثل عائقاً أمام التكوين الرأسمالي	–	–	١٦	٨,٣	١٠	٥,٢	٥٢	٢٦,٩	١١٥	٥٩,٦	٤,٣٨

نوع المعوقات	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط
	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	
تدني مستوى الادخار لأصحاب المنشآت الصناعية يعمل على تراجع التكوين الرأسمالي	–	–	–	–	٣٨	١٩,٧	٧٢	٣٧,٣	٨٣	٤٣,٠	٤,٢٣
الاعتماد على الأساليب الإنتاجية التقليدية يحد من زيادة الإنتاجية والتوسع في الطاقة الإنتاجية	١٦	٨,٣	١٢	٦,٢	٢٥	١٣,٠	٥١	٢٦,٤	٨٩	٤٦,١	٣,٩٦
القوى العاملة في المنشاة تعاني من انخفاض مستوى المهارة والتدريب والإنتاجية	–	–	٢	١,٠	٣٣	١٧,١	٧١	٣٦,٨	٨٧	٤٥,١	٤,٢٦
مهارة وكفاءة القوى العاملة في المنشاة لا تسمح بإدخال التكنولوجيا الحديثة	–	–	٦	٣,١	٤١	٢١,٢	٧٦	٣٩,٤	٧٠	٣٦,٣	٤,٠٩
الأساليب الإدارية المتبعة في المنشأة تحد من التوسع في العمل وبناء الطاقات الإنتاجية الجديدة	–	–	٦	٣,١	٢٩	١٥,٠	٨٩	٤٦,١	٦٩	٣٥,٨	٤,١٥
يتأثر التكوين الرأسمالي بالتوقعات الحاصلة بالمنشاة بخصوص أداء السوق والأرباح والعائد المحتمل من الصناعة	٥	٢,٦	١١	٥,٧	٤٤	٢٢,٨	٨٠	٤١,٥	٥٣	٢٧,٥	٣,٨٦
لا تمتلك المنشاة خطة تطويرية واضحة	١	٠,٥	١٦	٨,٣	٣٠	١٥,٥	٧٨	٤٠,٤	٦٨	٣٥,٢	٤,٠٢
لا تستخدم المنشاة تكنولوجيات نظم المعلومات الحديثة	–	–	٨	٤,١	١٢	٦,٢	٣٨	١٩,٧	١٣٥	٦٩,٩	٤,٥٥
قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني لا يلبي متطلبات التكوين الرأسمالي	١	٠,٥	٤	٢,١	٢٢	١١,٤	٣٩	٢٠,٢	١٢٧	٦٥,٨	٤,٤٩
قانون الضرائب الفلسطيني غير مشجع على زيادة التكوين الرأسمالي	٤	٢,١	–	–	٣٢	١٦,٦	٩١	٤٧,٢	٦٦	٣٤,٢	٤,١١
البيئة الاستثمارية في القطاع الصناعي غير ملائمة للابتكارات والاختراعات	–	–	١٠	٥,٢	٣٩	٢٠,٢	٧٥	٣٨,٩	٦٩	٣٥,٨	٤,٠٥

نوع المعوقات	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط
	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	
هناك فرق بين الإجراءات والقوانين المشجعة للاستثمار المعمول فيها في محافظات الوطن	٨	٤,١	١٠	٥,٢	٣٢	١٦,٦	٨٣	٤٣,٠	٦٠	٣١,١	٣,٩٢
إجراءات ومتطلبات المواصفات والمقاييس الفلسطينية ترفع من مخاطر الاستثمار في الصناعة	–	–	٢٠	١٠,٤	٤٤	٢٢,٨	٣٢	١٦,٦	٩٧	٥٠,٣	٤,٠٧
ظروف الاستثمار في المحافظات الأخرى مشجعة للتكوين الرأسمالي بشكل أفضل	١	٠,٥	٣٤	١٧,٦	٣٢	١٦,٦	٤٧	٢٤,٤	٧٩	٤٠,٩	٣,٨٨
المحافظة لا تمتلك رأس المال الكافي للوصول إلى التكوين الرأسمالي اللازم في الصناعة	١٣	٦,٧	١٩	٩,٨	٢٤	١٢,٤	٥٦	٢٩,٠	٨١	٤٢,٠	٣,٩١
خروج أو هروب رأس المال من المحافظة يؤثر سلبا على التكوين الرأسمالي	١٠	٥,٢	٣٠	١٥,٥	٢٨	١٤,٥	٤٦	٢٣,٨	٧٩	٤٠,٩	٣,٨١
قلة مصادر التمويل وزيادة أسعار الفائدة تعرقل عملية توسع المشاريع الصناعية وتطورها	١٢٠	٦٢,٢	٢٩	١٥,٠	١٥	٧,٨	٤	٢,١	٢٥	١٣,٠	١,٨٩
هناك ضعف في مصادر التمويل الحكومي للقطاع الصناعي في المحافظة	–	–	–	–	٣٤	١٧,٦	٧٣	٣٧,٨	٨٦	٤٤,٦	٤,٢٧
ارتفاع تكاليف التمويل تؤدي إلى ضعف التكوين الرأسمالي	٤	٢,١	–	–	٣٢	١٦,٦	٩١	٤٧,٢	٦٦	٣٤,٢	٤,١١
عدم المقدرة على توظيف التكنولوجيا الحديثة	٤	٢,١	–	–	٣٢	١٦,٦	٩١	٤٧,٢	٦٦	٣٤,٢	٤,١١
عدم توافر بنوك وصناديق استثمار صناعية متخصصة تعوق من التكوين الرأسمالي	١٢٠	٦٢,٢	٢٩	١٥,٠	١٥	٧,٨	٤	٢,١	٢٥	١٣,٠	١,٨٩

وباعتبار أن المعوقات التي بلغ المتوسط الحسابي لها (٣) فأكثر معوقات مهمّة، والمعوقات التي يقل وسطها الحسابي عن (٣) معوقات غير مهمّة، تشير البيانات إلى أن هناك (٣٢) معوقاً تشكل في مجموعها تحدياً للتكوين الرأسمالي للقطاع الصناعي في

محافظة طولكرم، وتعدّ هذه المعوقات مهمة وبدرجة كبيرة، حيث تراوح الوسط الحسابي لهذه المعوقات بين (٣,٨ إلى ٤,٥٥) .

وعلى رأس هذه المعوقات وجود الاحتلال الإسرائيلي، وما ينبثق عنه من سياسات وإجراءات وعراقيل تعوق التكوين الرأسمالي في المنشآت الصناعية، وتقف عقبة أمام توسع هذا القطاع وتطوره، حيث أظهرت البيانات أن الوسط الحسابي لوجود الاحتلال بلغ (٤,١١) ، والوسط الحسابي لسيطرة إسرائيل على المعابر والحدود بلغ (٣,٩٥) وسيطرة إسرائيل على المواد الأولية بلغ وسطها الحسابي (٤,١١) ، وإجراءات النقل والشحن المتبعة على الحدود والمعابر كان وسطها الحسابي (٤,٢٣) ، ومعوقات الوصول إلى الأسواق الخارجية كان وسطها الحسابي (٤,٠٩) .وتراوح عدد المنشآت التي كانت موافقة على هذه المعوقات بين (٤٦– ٧٧) منشأة، وكان عدد المنشآت الموافقة بشدة عليها بين (٦٠ – ١٠٩) من المنشآت (١٩٣) التي مثلت عينة الدراسة.وهذا يعني أن وجود الاحتلال الإسرائيلي، وما ينبثق عنه من سياسات وإجراءات يعدّ من المعوقات الكبيرة والمهمة التي تحول دون التكوين الرأسمالي أو زيادته في القطاع الصناعي الفلسطيني في محافظة طولكرم.

أما على صعيد الهيئات المحلية، فقد توصلت الدراسة إلى أن الظروف المحلية الخاصة بمناطق المحافظة لا تشجع على زيادة الاستثمار، حيث كان الوسط الحسابي لها (٣,٩٢) ، وعدم تشجيع البنية التحتية بلغ وسطها الحسابي (٤,٤١) ، وعدم ارتقاء برامج تشجيع الاستثمار وتحفيزه (٤,٢٧) ، وارتفاع تكاليف الخدمات العامة (٤,١٥) ، وكذلك تراوح الوسط الحسابي لكل من القوانين المحلية، وظروف السوق المحلي وضيقه بين (٣,٨٠ إلى ٣,٩٩) ، حيث تراوح عدد المنشآت التي كانت إجاباتها بالموافقة على هذه المعوقات بين (٥٧– ٧٣) منشأة، وتراوحت التكرارات الموافقة بشدة على المعوقات نفسها بين (٥٩– ١٠٦) .مما يدل على ضعف دور الهيئات المحلية في تشجيع الاستثمار والتكوين الرأسمالي وتحفيزه في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم، الأمر الذي يدل على عدم وجود الخطط والبرامج الواضحة من قبل هذه الهيئات من ناحية، ومن ناحية أخرى عدم إدراك هذه الهيئات لدورها الفاعل والمؤثر في عملية تطور وتوسع القطاع الصناعي في محافظة طولكرم.

وبالنسبة للشؤون الداخلية الخاصة بالمنشآت الصناعية نفسها، فقد أظهرت النتائج أن هناك عدداً من العقبات في هذا المجال، مثل قلة مصادر الدخل والأرباح، وتدني الادخار، والاعتماد على الأساليب الإنتاجية التقليدية، وانخفاض مستوى مهارة العاملين، وعدم

تبني أساليب إدارية حديثة، وعدم امتلاك المنشأة للخطط التطويرية، وعدم استخدم تكنولوجيا المعلومات ونظمها، حيث تراوح الوسط الحسابي لهذه العقبات بين (٣,٨٦ – ٤,٥٥) ، كما تراوح عدد التكرارات التي كانت موافقة على هذه العقبات بين (٥١– ٨٩) ، والتكرارات التي كانت موافقة بشدة تراوحت بين (٥٩– ١٣٥) .كل هذه النتائج تؤكد أن هناك جملة من المعوقات التي تعرقل عملية التكوين الرأسمالي والنابعة من المنشآت الصناعية نفسها، مما يعني أن هذه المنشآت تتبع أسساً إنتاجية بدائية أو تقليدية وأساليب إدارية فردية، مما ينعكس سلباً على مسيرة توسع استثماراتها وتطورها.

وعلى صعيد القوانين والإجراءات الفلسطينية، فقد بلغ الوسط الحسابي لعدم تلبية قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني لمتطلبات التكوين الرأسمالي (٤,٤٩) ، وبتكرار (١٢٧) منشأة موافقة بشدة، و (٣٩) منشأة موافقة، يليه قانون الضرائب الفلسطيني بوسط حسابي وصل إلى (٤,١١) ، وكذلك إجراءات المواصفات والمقاييس بوسط حسابي وصل إلى (٤,٠٧) ، وعدم ملاءمة البيئة الاستثمارية الفلسطينية للابتكار والاختراع بوسط حسابي (٤,٠٥) .هذه النتائج الإحصائية للبيانات تشير فعلا إلى أن القوانين والإجراءات الفلسطينية الخاصة بالقطاع الصناعي لا تلبي متطلبات التكوين الرأسمالي، ولا تصل إلى مستوى التشجيع والتحفيز الفعّال للاستثمار وزيادته في القطاع الصناعي في محافظة طولكرم، خاصة فيما يخص كلاً من قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني، وقانون الضرائب الفلسطيني، وإجراءات المواصفات والمقاييس، ويمكن القول هنا إن مثل هذه القوانين والإجراءات لا تصب في مصلحة المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، علما بأن الغالبية العظمى لمفردات عينة الدراسة تتبع إلى هذه الفئة من المنشآت.

وأخيرا بالنسبة للعقبات الخاصة بالتمويل فإن ضعف مصادر التمويل الحكومي، وارتفاع تكاليف التمويل كانت من أهم المعوقات، حيث كان وسطها الحسابي (٤,٢٧ و٤,١١) على التوالي، بتكرار وصل إلى (١٥٩) منشأة بين موافق وموافق بشدة، وكذلك كان الوسط الحسابي لعدم قدرة المنشآت على توظيف التكنولوجيا الحديثة (٤,١١) بتكرار وصل إلى (١٥٧) منشأة بين موافق وموافق بشدة، أما خروج رأس المال من المحافظة فقد بلغ وسطه الحسابي (٣,٨١) بتكرار وصل إلى (١٢٥) منشأة بين موافق وموافق بشدة. هذه النتائج تبين مدى قوة العراقيل التي يواجهها القطاع الصناعي في محافظة طولكرم بخصوص التكوين الرأسمالي والخاص بالأمور المتعلقة بالتمويل، وتكاليفه، وخروج رأس المال من المحافظة.

الجدول (٣)

متوسط أهمية معوقات التكوين الرأسمالي وترتيبها حسب الأهمية

الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	لا تستخدم المنشاة تكنولوجيات نظم المعلومات الحديثة	٤,٥٥	٠,٧٩
٢	البنية التحتية المتوافرة في المحافظة لا تشجع على الاستثمار وزيادة التكوين الرأسمالي	٤,٣٩	٠,٧٤
٣	قلة مصادر الدخل والأرباح للمنشات الصناعية يمثل عائقاً أمام التكوين الرأسمالي	٤,٣٨	٠,٩٢
٤	إجراءات النقل والشحن المتبعة على الحدود والمعابر تعرقل التكوين الرأسمالي	٤,٣٣	٠,٩١
٥	برامج تحفيز وتشجيع الاستثمار من قبل الهيئات المحلية في المحافظة لا ترتقي إلى المستوى المطلوب	٤,٢٧	٠,٧٤
٦	القوى العاملة في المنشاة تعاني من انخفاض مستوى المهارة والتدريب والإنتاجية	٤,٢٦	٠,٧٧
٧	تدني مستوى الادخار لأصحاب المنشآت الصناعية يعمل على تراجع التكوين الرأسمالي	٤,٢٣	٠,٧٦
٨	ارتفاع تكاليف الخدمات العامة يؤدي إلى تراجع التكوين الرأسمالي	٤,١٥	٠,٨١
٩	الأساليب الإدارة المتبعة في المنشاة تحد من التوسع في العمل وبناء الطاقات الإنتاجية الجديدة	٤,١٥	٠,٧٨
١٠	وجود الاحتلال يعدّ عائقاً أمام زيادة حجم الاستثمار والتكوين الرأسمالي	٤,١١	٠,٩١
١١	اعتماد الصناعة على المواد الأولية من إسرائيل أو استيرادها من خلال إسرائيل يعرقل عمل الصناعة وتطورها	٤,١١	٠,٨٦
١٢	قانون الضرائب الفلسطيني غير مشجع على زيادة التكوين الرأسمالي	٤,١١	٠,٨٣
١٣	ارتفاع تكاليف التمويل تؤدي إلى ضعف التكوين الرأسمالي	٤,١١	٠,٨٣
١٤	عدم المقدرة على توظيف التكنولوجيا الحديثة بسب قلة مصادر التمويل	٤,١١	٠,٨٣
١٥	يعمل الاحتلال على الحد من تصدير المنتجات الصناعية إلى الأسواق المحلية أو الخارجية	٤,٠٩	١,٠
١٦	إجراءات ومتطلبات المواصفات والمقاييس الفلسطينية ترفع من مخاطر الاستثمار في الصناعة وتحد من التكوين الرأسمالي	٤,٠٧	١,٠٧
١٧	البيئة الاستثمارية في القطاع الصناعي غير ملائمة للابتكارات والاختراعات	٤,٠٥	٠,٨٨
١٨	قوانين الاستثمار والإجراءات القانونية المتبعة من قبل الهيئات المحلية تعوق التكوين الرأسمالي	٣,٩٨	٠,٩٧

الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١٩	الاعتماد على الأساليب الإنتاجية التقليدية يحد من زيادة الإنتاجية والتوسع في الطاقة الإنتاجية	٣,٩٦	١,٢٦
٢٠	سيطرة إسرائيل على المعابر والحدود تعوق من الحصول على الآلات والمعدات والأجهزة	٣,٩٥	٠,٩٠
٢١	الظروف الاقتصادية السائدة في مناطق المحافظة لا تشجع على زيادة رأس المال	٣,٩٢	٠,٩٩
٢٢	المحافظة لا تمتلك رأس المال الكافي للوصول إلى التكوين الرأسمالي اللازم في الصناعة	٣,٩٠	١,٢٤
٢٣	ظروف الاستثمار والصناعة في المحافظات الأخرى مشجعة للاستثمار والتكوين الرأسمالي بشكل أفضل	٣,٨٨	١,١٥
٢٤	يتأثر التكوين الرأسمالي بالتوقعات الحاصلة بالمنشاة بخصوص أداء السوق والأرباح والعائد المحتمل من الصناعة	٣,٨٥	٠,٩٧
٢٥	ضيق السوق المحلي وضعف الطلب يؤثر سلبا على التكوين الرأسمالي	٣,٨٠	١,١٢

نستنتج من الجدول (٣) المعوقات التي تواجه المنشآت الصناعية في عملية تكوين رأس المال حسب الأهمية بالاعتماد على الوسط الحسابي والانحراف المعياري، حيث تشير البيانات إلى أن هذه المعوقات تتمثل في عدم استخدام نظم المعلومات الحديثة، وتدني مستوى البنية التحتية المتوافرة في المحافظة، وقلة مصادر الدخل والأرباح، وإجراءات النقل والشحن المتبعة على الحدود والمعابر، وبرامج تحفيز الاستثمار وتشجيعه من قبل الهيئات المحلية، وانخفاض مستوى المهارة والتدريب والإنتاجية للقوى العاملة، وتدني مستوى الادخار، وارتفاع تكاليف الخدمات العامة، والأساليب الإدارية، ووجود الاحتلال، واعتماد الصناعة على المواد الأولية من إسرائيل أو استيرادها من خلال إسرائيل، وقانون الضرائب الفلسطيني، وارتفاع تكاليف التمويل، وعدم المقدرة على توظيف التكنولوجيا الحديثة، وتصدير المنتجات الصناعية إلى الأسواق المحلية أو الخارجية بسبب الاحتلال، وإجراءات ومتطلبات المواصفات والمقاييس الفلسطينية، وعدم ملاءمة البيئة الاستثمارية في القطاع الصناعي للابتكارات والاختراعات، وقوانين الاستثمار والإجراءات القانونية المتبعة من قبل الهيئات المحلية، والاعتماد على الأساليب الإنتاجية التقليدية، وسيطرة إسرائيل على المعابر والحدود، والظروف الاقتصادية السائدة في مناطق المحافظة، وقلة رأس المال، وظروف الاستثمار والصناعة في المحافظات الأخرى مشجعة للاستثمار والتكوين الرأسمالي بشكل أفضل، والتوقعات الحاصلة بالمنشاة بخصوص أداء السوق والأرباح والعائد المحتمل من الصناعة، وضيق السوق المحلي وضعف الطلب يؤثر سلباً على التكوين الرأسمالي.

٢,٥ اختبار مدى ترابط معوقات التكوين الرأسمالي في القطاع الصناعي في محافظة طولكرم:

بعد تحديد أهم المعوقات التي تواجه القطاع الصناعي في محافظة طولكرم في عملية التكوين الرأسمالي، اختبر الباحث مدى ترابط معوقات التكوين الرأسمالي عن طريق إخضاع العوامل الخاصة بمعوقات التكوين الرأسمالي لاختبار تحليل العوامل (Factor Analysis) ، وذلك بهدف الوصول إلى المعوقات المترابطة وإدراجها في مجموعات حسب أهميتها.

الجدول (٤)

بيانات تحليل العوامل ومدى ارتباط معوقات التكوين الرأسمالي في القطاع الصناعي في محافظة طولكرم

الترتيب	الفقرات	العوامل أو التشبعات (component)						
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
١	قانون الضرائب الفلسطيني غير مشجع على زيادة التكوين الرأسمالي	٠,٩٦٧	٠,١٤٢	٠,٠٧٣١	٠,٠٥١١	– ٠,٠٦٩٣	– ٠,٠٣٥٠	٠,٠٨٦٤
٢	ارتفاع تكاليف التمويل تؤدي إلى ضعف التكوين الرأسمالي	٠,٩٦٧	٠,١٤٢	٠,٠٧٣١	٠,٠٥١١	– ٠,٠٦٩٣	– ٠,٠٣٥٠	٠,٠٨٦٤
٣	عدم المقدرة على توظيف التكنولوجيا الحديثة بسب قلة مصادر التمويل	٠,٩٦٧	٠,١٤٢	٠,٠٧٣١	٠,٠٥١١	– ٠,٠٦٩٣	– ٠,٠٣٥٠	٠,٠٨٦٤
٤	البيئة الاستثمارية في القطاع الصناعي غير ملائمة للابتكارات والاختراعات	٠,٧٦٥	٠,٢٨٢	٠,٠٢١٠	٠,٠٢٧٩	٠,٢٦٥	٠,٠٤٣٢	٠,٠٠٩٥١
٥	الأساليب الإدارة المتبعة في المنشاة تحد من التوسع في العمل وبناء الطاقات الإنتاجية الجديدة		٠,٨٣٣	٠,١٨٠	– ٠,٠٢١٤	٠,٠٢٩١٦	– ٠,١١٠	– ٠,٠٤١٩
٦	ظروف الاستثمار والصناعة في المحافظات الأخرى مشجعة للاستثمار والتكوين الرأسمالي بشكل أفضل		٠,٨١٤	٠,٠١٧٩	٠,٣١٢	٠,٢٧٦	– ٠,٠٠٦١	٠,٠٦٢٣

الترتيب	الفقرات	العوامل أو التشبعات (component)						
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
٧	اجراءت ومتطلبات المواصفات والمقاييس الفلسطينية ترفع من مخاطر الاستثمار في الصناعة وتحد من التكوين الرأسمالي		٠,٨٠٢	٠,١٧٤ –	٠,٣٢٨	٠,١٧٠	٠,٠٥١٤ –	٠,١٠٧ –
٨	القوى العاملة في المنشاة تعاني من انخفاض مستوى المهارة والتدريب والإنتاجية		٠,٧١٧	٠,٠٨٢٠ –	٠,٠٥٠٥ –	٠,٤٦٨ –	٠,٠٥٩٩ –	٠,١٨٥
٩	يتأثر التكوين الرأسمالي بالتوقعات الحاصلة بالمنشاة بخصوص أداء السوق والأرباح والعائد المحتمل من الصناعة		٠,٦٥٧	٠,١٨٠	٠,٠٥٨٩	٠,٠٥٧٦ –	٠,٠٧٤٩ –	٠,٠٢٨٧
١٠	المحافظة لا تمتلك رأس المال الكافي للوصول إلى التكوين الرأسمالي اللازم في الصناعة		٠,٦٠٣	٠,٠٢٠٤ –	٠,٤٠٨	٠,١٠٠	٠,٠٤٠٩	٠,٣٤٨
١١	البنية التحتية المتوافرة في المحافظة لا تشجع على الاستثمار وزيادة التكوين الرأسمالي			٠,٨٩٨	٠,٠٣٧٧ –	٠,٠١٣٩ –	٠,٠١٠٢ –	٠,٠٩١٩ –
١٢	قوانين الاستثمار والإجراءات القانونية المتبعة من قبل الهيئات المحلية تعوق التكوين الرأسمالي			٠,٨٢٠	٠,١٨٤	٠,٠٢٨٠ –	٠,٠١٥٢ –	٠,٠٤٦٣ –
١٣	ارتفاع تكاليف الخدمات العامة يؤدي إلى تراجع التكوين الرأسمالي			٠,٧٧٢	٠,٠٧٩٥	٠,٢١٠	٠,٠٧٨١ –	٠,٠٣٥٥

الترتيب	الفقرات	العوامل أو التشبعات (component)						
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
١٤	برامج تحفيز وتشجيع الاستثمار من قبل الهيئات المحلية في المحافظة لا ترتقي إلى المستوى المطلوب			٠,٧٠٩	٠,٣٠٩	– ٠,٠٦١٥	٠,١٣٣	٠,٢٦٦
١٥	قلة مصادر الدخل والأرباح للمنشات الصناعية يمثل عائقاً أمام التكوين الرأسمالي				٠,٨٥٢	٠,٠١٧٩	٠,١٠٨	– ٠,١٩٦
١٦	تدني مستوى الادخار لأصحاب المنشآت الصناعية يعمل على تراجع التكوين الرأسمالي				٠,٧١٧	٠,١٨٠	– ٠,٠٧٦٥	– ٠,٠٦٨٥
١٧	الاعتماد على الأساليب الإنتاجية التقليدية يحد من زيادة الإنتاجية والتوسع في الطاقة الإنتاجية				٠,٦٣٩	– ٠,٠٥٩١	– ٠,٠٦٠٩	٠,٣٣٧
١٨	ضيق السوق المحلي وضعف الطلب يؤثر سلبا على التكوين الرأسمالي				٠,٥٤٧	٠,٣٢٤	– ٠,١٤٩	٠,٢٣٧
١٩	إجراءات النقل والشحن المتبعة على الحدود والمعابر تعرقل التكوين الرأسمالي					٠,٨٧٠	٠,٠٠٥٧٥	– ٠,١٦٣
٢٠	يعمل الاحتلال على الحد من تصدير المنتجات الصناعية إلى الأسواق المحلية أو الخارجية					٠,٧٤٣	٠,٣٢٦	٠,١١٣
٢١	الظروف الاقتصادية السائدة في مناطق المحافظة لا تشجع على زيادة رأس المال					٠,٦٥٢	٠,٠٩٩٥	٠,٢٤٨

الترتيب	الفقرات	العوامل أو التشبعات (component)						
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
٢٢	وجود الاحتلال يعدّ عائقاً أمام زيادة حجم الاستثمار والتكوين الرأسمالي						٠,٨١٩	٠,١٧١ –
٢٣	اعتماد الصناعة على المواد الأولية من إسرائيل يعرقل عمل الصناعة وتطورها						٠,٧٨٦	٠,٠٦٣٣
٢٤	سيطرة إسرائيل على المعابر والحدود تعوق من الحصول على الآلات والمعدات والأجهزة						٠,٥٦٥	٠,١٢٠ –
٢٥	لا تستخدم المنشاة تكنولوجيات نظم المعلومات الحديثة							٠,٨٣٦

تشير نتائج التحليل المدرجة في الجدول (٤) إلى أن هناك سبعة عوامل أساسية لها تأثير على عملية التكوين الرأسمالي في المنشآت الصناعية العاملة في محافظة طولكرم، حيث يشير العامل الأول إلى وجود علاقة ارتباط بين التكوين الرأسمالي والمعوقات المتمثلة في قانون الضرائب الفلسطيني، وارتفاع تكاليف التمويل، وعدم المقدرة على توظيف التكنولوجيا الحديثة، وعدم ملاءمة بيئة الاستثمار للابتكارات والاختراعات. وأما العامل الثاني فقد اثبت وجود ارتباط بين العديد من المعوقات والتكوين الرأسمالي مثل الأساليب الإدارة المتبعة في المنشآت الصناعية، وظروف الاستثمار والصناعة في المحافظات الأخرى المشجعة للاستثمار والتكوين الرأسمالي بشكل أفضل، واجراءات ومتطلبات المواصفات والمقاييس الفلسطينية، وانخفاض مستوى المهارة والتدريب والإنتاجية للقوى العاملة، والتوقعات الحاصلة بخصوص أداء السوق والأرباح والعائد المحتمل من الصناعة، وعدم توافر رأس المال الكافي إلى التكوين الرأسمالي في المحافظة واللازم لتطوير وتوسيع القطاع الصناعي.

وبالنسبة للعامل الثالث فقد أشار على الترتيب إلى قصور كل من البنية التحتية المتوافرة في المحافظة، وقوانين الاستثمار، والإجراءات القانونية المتبعة من قبل الهيئات المحلية، وارتفاع تكاليف الخدمات العامة، وبرامج تحفيز الاستثمار وتشجيعه من قبل الهيئات المحلية التي لا ترتقي إلى المستوى المطلوب لتشجيع الاستثمار والتكوين الرأسمالي.

وأما العامل الرابع فتبين نتائج التحليل العاملي أن هناك عدداً من المعوقات التي تحول دون التكوين الرأسمالي في القطاع الصناعي في محافظة طولكرم والمتمثلة في قلة مصادر الدخل والأرباح للمنشات الصناعية، وتدني مستوى الادخار لأصحاب المنشآت الصناعية، واعتماد المنشآت الصناعية على الأساليب الإنتاجية التقليدية، وضيق السوق المحلي وضعف الطلب الذي يؤثر سلبا على التكوين الرأسمالي.

وكذلك يظهر العامل الخامس علاقة ارتباط قوية بين التكوين الرأسمالي وعدد من المعوقات، مثل

إجراءات النقل والشحن المتبعة على الحدود والمعابر، والاحتلال الذي يعوق حركة المنتجات الصناعية إلى الأسواق المحلية، وكذلك تصديرها إلى الأسواق الخارجية، والظروف الاقتصادية السائدة في مناطق المحافظة.

أما العامل السادس فأظهر علاقة ارتباط قوية لعدد من المعوقات المتمثلة في وجود الاحتلال، واعتماد الصناعة على المواد الأولية من إسرائيل، وسيطرة إسرائيل على المعابر والحدود الأمر الذي يعوق الحصول على الآلات والمعدات والأجهزة.وأخيرا يشير العامل السابع إلى وجود علاقة ارتباط بين التكوين الرأسمالي في القطاع الصناعي واستخدام تكنولوجيات نظم المعلومات الحديثة.

وفي ضوء النتائج السابقة يمكن القول بكل وضوح إن هناك جملة من المعوقات التي تقف دون تطور الاستثمار والتكوين الرأسمالي في القطاع الصناعي في محافظة طولكرم، ومن أبرز هذه المعوقات الظروف الخاصة بالمنشآت الصناعية نفسها، والمعوقات الخاصة بالقوانين والإجراءات، والمعوقات الخاصة بالتمويل وتكاليفه، وكذلك المعوقات الخاصة بالاحتلال وما يترتب عليه من إجراءات، ومعوقات خاصة بالهيئات المحلية في المحافظة.

٣,٥ اختبار مدى ترابط معوقات التكوين الرأسمالي في القطاع الصناعي حسب مجالات الدراسة:

تظهر البيانات الواردة في الجدول (٥) علاقة ارتباط معوقات التكوين الرأسمالي بالمجالات الرئيسة التي شملتها الدراسة، حيث حُدّد عاملان أساسيان لهما آثار سلبية على عملية التكوين الرأسمالي في المنشآت الصناعية، الأول يشمل المعوقات الداخلية الخاصة بالمنشآت الصناعية، ومعوقات خاصة بالقوانين والإجراءات، ومعوقات خاصة بالتمويل، بينما يشمل العامل الثاني المعوقات الخاصة بالاحتلال الإسرائيلي، والمعوقات الخاصة بالهيئات المحلية.

الجدول (٥)

بيانات تحليل العوامل ومدى ارتباط معوقات التكوين الرأسمالي في القطاع الصناعي حسب المجالات

المجالات	العوامل أو التشبعات (component)	
	١	٢
معوقات خاصة بالمنشآت الصناعية	٠,٨٩٤	٠,٢٠٦
معوقات خاصة بالقوانين والإجراءات	٠,٨٧٨	٠,٠٧
معوقات خاصة بالتمويل	٠,٧٩١	٠,٢٠٨ –
معوقات خاصة بالاحتلال		٠,٧٧١
معوقات خاصة بالهيئات المحلية		٠,٧٥٤

٤,٥ العلاقة بين معوقات التكوين الرأسمالي ونوع الصناعة:

وللقيام بإيجاد العلاقة بين المعوقات التي تصادف الصناعات والمنشآت المفحوصة في الدراسة وطبيعة النشاط الصناعي ونوعه، اختبرت المعوقات بحسب مجالات الدراسة الرئيسة والمتمثلة في المعوقات الخاصة بالاحتلال الإسرائيلي، والهيئات المحلية، والمنشآت الصناعية، والقوانين والإجراءات، والتمويل، مقابل أنواع الصناعات ومدى الاختلاف في الأهمية بين نوع الصناعة ونوع المعوق، والجدول الآتي يبين نتائج هذا الاختبار.

الجدول (٦)

المتوسطات الحسابية للصناعات بحسب أنواعها

الرقم	المجالات	المتوسطات الحسابية لأنواع الصناعات ودلالة المستوى لها				
		الصناعات الغذائية	الصناعات الكيماوية	صناعة التعدين	صناعة الرخام والحجر	الصناعة التحويلية
١	المعوقات الخاصة بالاحتلال	٤,٣٥*	٤,٣٠*	٣,٥٥	٤,٣٩*	٤,٠٢
٢	المعوقات الخاصة بالهيئات المحلية	٤,١٦*	٤,٣٦*	٣,٥٨	٣,٩٠	٣,٨٩
٣	المعوقات الخاصة بالمنشآت الصناعية	٤,٠٩	٤,٥٥*	٤,١٥	٤,١٦	٣,٩٢
٤	المعوقات الخاصة بالقوانين والإجراءات	٤,٧٤*	٤,٤١*	٤,٧٣*	٤,٠٠	٣,٩٧
٥	المعوقات الخاصة بالتمويل	٤,٥٦*	٤,٠٥	٤,٤٨*	٣,٩٠	٣,٦٩

* دالة عند مستوى ٠,٠٥

تشير البيانات الواردة في الجدول (٦) إلى متوسط أهمية المعوقات، حيث تزداد أهمية المعوق مع ازدياد قيمة الوسط الحسابي الخاص به، وتشير نتائج التحليل إلى أن وجود الاحتلال الإسرائيلي كمعوق للتكوين الرأسمالي المتمثل في سيطرة إسرائيل على المعابر والحدود، واعتماد الصناعة على المواد الأولية من إسرائيل أو استيرادها من خلال إسرائيل، والإجراءات الإسرائيلية المتبعة على الحدود والمعابر من نقل وشحن، ومواصفات ومقاييس، والحد من تصدير المنتجات الصناعية إلى الأسواق المحلية أو الخارجية، يعدّ دالاً إحصائيا عند مستوى (٠,٠٥) بالنسبة لصناعات الرخام والحجر، يليها الصناعات الغذائية ومن ثم الصناعات الكيماوية حيث بلغت المتوسطات الحسابية لهذه الصناعات (٤,٣٩*، ٤,٣٥*، ٤,٣٠*) على التوالي، بينما الصناعات الأخرى، كالصناعات التحويلية، وصناعة التعدين، لم تصل المتوسطات الحسابية لها لحد الدلالة الإحصائية.

أما بالنسبة إلى المعوقات الخاصة بالهيئات المحلية والمتمثلة في الظروف الاقتصادية السائدة في مناطق المحافظة، والبنية التحتية المتوافرة في المحافظة، وبرامج تحفيز الاستثمار وتشجيعه، والتكوين الرأسمالي من قبل الهيئات المحلية، وارتفاع تكاليف الخدمات العامة، وقوانين الاستثمار والإجراءات القانونية المتبعة من قبل الهيئات المحلية، وضيق السوق المحلي وضعف الطلب، وظروف السوق المحلي السائدة غير مشجعة على الاستثمار، فقد أثبت اختبار البيانات أن هذه المعوقات أكثر ما تؤثر على الصناعات الكيماوية، التي بلغ الوسط الحسابي لها (٤,٣٦*) ، يليها الصناعات الغذائية بوسط حسابي بلغ (٤,١٦*) ، بينما لم يصل الوسط الحسابي لباقي الصناعات إلى مستوى الدلالة الإحصائية.

كما أظهر الاختبار أن المعوقات الخاصة بالمنشآت الصناعية نفسها، وتتمثل في قلة مصادر الدخل والأرباح، وتدني مستوى الادخار لأصحاب المنشآت والمشاريع الصناعية، والاعتماد على الأساليب الإنتاجية التقليدية، وتدني مستوى المهارة والتدريب والإنتاجية بالنسبة للقوى العاملة، وعدم امتلاك المنشأة خطة تطويرية واضحة، وأن المنشأة لا تستخدم تكنولوجيات نظم المعلومات الحديثة، وتشير النتائج إلى أن الصناعات الكيماوية هي التي تواجه هذا النوع من المعوقات بشكل أكبر من غيرها من الصناعات، حيث بلغ الوسط الحسابي لها (٤,٥٥*) ، الذي يعدّ دالاً إحصائيا، أما باقي أنواع الصناعات، فلم تصل إلى حد الدلالة، مما يعني أنها تعاني من هذه المعوقات ولكن بشكل قليل أو منخفض.

أما فيما يخص المعوقات الخاصة بالقوانين والإجراءات والمتمثلة في قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني وقانون الضرائب الفلسطيني، وعدم ملاءمة البيئة الاستثمارية للابتكارات والاختراعات، وإجراءات ومتطلبات المواصفات والمقاييس الفلسطينية ترفع

من مخاطر الاستثمار في الصناعة، وظروف الاستثمار والصناعة في المحافظات الأخرى مشجعة للاستثمار والتكوين الرأسمالي بشكل أفضل.فإن نتائج التحليل تشير إلى أن الصناعات الغذائية هي أكثر أنواع الصناعات تعرضاً لمثل هذه المعوقات، حيث بلغ الوسط الحسابي لها (٤,٧٤*) ، يليها صناعات التعدين بوسط حسابي (٤,٧٣*) ، ثم الصناعات الكيماوية بوسط حسابي (٤,٤١*) ، بينما باقي الصناعات فتعدّ عرضة إلى مثل هذه المعوقات، ولكن بشكل أقل، حيث لم يصل الوسط الحسابي لها إلى مستوى الدلالة.

وأخيرا فإن معوقات التمويل المتمثلة في أن المحافظة لا تمتلك رأس المال الكافي للوصول إلى التكوين الرأسمالي اللازم في الصناعة، وخروج رأس المال أو هروبه من المحافظة، وقلة مصادر التمويل وزيادة أسعار الفائدة، وضعف مصادر التمويل الحكومي للقطاع الصناعي، وارتفاع تكاليف التمويل، وعدم المقدرة على توظيف التكنولوجيا الحديثة، وعدم توافر بنوك وصناديق استثمار صناعية متخصصة، فإن الاختبار يظهر أن أكثر الصناعات عرضة لمثل هذه المعوقات هي الصناعات الغذائية، وصناعة التعدين حيث بلغ وسطها الحسابي (٤,٥٦* و ٤,٤٨*) على التوالي.

وبصفة عامة، فإن التحليل أظهر أن أكثر الصناعات عرضة إلى معوقات التكوين الرأسمالي هي الصناعات الغذائية، يليها الصناعات الكيماوية، ومن ثم صناعة التعدين والرخام، كما يلاحظ أن الصناعات الأخرى تواجه تحديات أقل أهمية بشأن الاستثمار والتكوين الرأسمالي فيها.وقد يعود ذلك إلى جملة من الأسباب، لعل أهمها التشابه الكبير في البيئة الاستثمارية التي تعمل بها هذه المنشآت الصناعية الذي أدى بدوره إلى تشابه معوقات ومشكلات التكوين الرأسمالي فيها.و يمكن أن يعود السبب إلى كون معظم المعوقات التي تواجهها المنشآت الصناعية إجرائية أكثر من كونها معوقات خاصة بصناعة دون أخرى.

٥,٥ مناقشة النتائج:

لقد أظهرت نتائج التحليل أن معوقات التكوين الرأسمالي للقطاع الصناعي الفلسطيني في محافظة طولكرم ليست على المستوى نفسه من الأهمية، حيث إن هناك معوقات مهمّة تعترض المنشآت الصناعية عند قيامها بالاستثمار، وهناك معوقات غير مهمة.ويلاحظ أن هذه الدراسة قد توصلت إلى أن هناك ٢٥ معوقاً مهما يواجه القطاع الصناعي الفلسطيني في عملية تكوين رأس المال وتراكمه من أصل ٣٢ معوقاً قد اُختبرت، ومن خصائص هذه المعوقات أنها تختلف في طبيعتها، حيث إن هناك معوقات تعود إلى الاحتلال الإسرائيلي، ومعوقات خاصة بالهيئات المحلية، ومعوقات داخلية خاصة بالمنشآت الصناعية نفسها،

ومعوقات خاصة بالقوانين والإجراءات الفلسطينية، ومعوقات خاصة بالجوانب التمويلية. وهذه النتيجة تثبت صحة الفرضية الأولى للبحث، التي نصها إن معوقات التكوين الرأسمالي في القطاع الصناعي بمحافظة طولكم ليست على مستوى واحد من الأهمية والتأثير.

كما اظهر التحليل العاملي أن هناك سبعة عوامل رئيسة يمكن أن تندرج تحتها هذه المعوقات، وقد استحوذ العامل الثاني على أكبر عدد من المعوقات ضمن العوامل السبعة، حيث أشار هذا العامل إلى قصور في الأساليب الإدارية المتبعة من قبل المنشآت الصناعية، وتوافر ظروف الاستثمار في المحافظات الأخرى بشكل أفضل من محافظة طولكرم، وزيادة مخاطر الاستثمار بسبب متطلبات المواصفات والمقاييس الفلسطينية، وانخفاض مستوى المهارة والتدريب والإنتاجية للقوى العاملة، والتوقعات الخاصة بأداء الأسواق والأرباح والعائد المحتمل من الصناعة.

وتعدّ المعوقات الخاصة بالأساليب الإدارية وظروف الاستثمار من أهم المتغيرات التي يشملها العامل الثاني، ولا شك في أن اتباع الأساليب الإدارية الحديثة، والاقلاع عن الأساليب الإدارية التقليدية، يتطلب تكثيف الاهتمام بالجانب الإداري، وزيادة التركيز على الجوانب الإدارية التي من شأنها أن ترفع من الأداء، وتساعد المنشآت الصناعية على زيادة قدرتها على تراكم رأس المال والتكوين الرأسمالي.هذه النتيجة قد أشارت إليها بعض الدراسات السابقة كدراسة مركز التخطيط الفلسطيني (١٩٩٥) ، ودراسة مقداد (١٩٩٩) ولو بشكل غير مباشر، وكذلك تعدّ هذه النتيجة متوافقة مع ما جاء في الإطار النظري للدراسة. ولذلك يجب التأكيد على ضرورة الاهتمام بإعداد القوى العاملة في القطاع الصناعي من خلال برامج مميزة وهادفة في التدريب والتأهيل، وكذلك مراجعة إجراءات المواصفات والمقاييس الفلسطينية بما يخدم القطاع الصناعي وتطوره وتحسين ظروف الاستثمار الصناعية خاصة في محافظة طولكرم.وعليه فإن الأمر يتطلب رسم استراتيجيات استثمارية وصناعية من أجل أن تخدم القطاع الصناعي، بما يجعله قادرا على مواجهة تلك التحديات والعقبات التي تحول دون زيادة الاستثمار وتراكمه وتكوينه فيها.

أما بخصوص العامل الأول والثالث والرابع، فقد استحوذ كل منها على أربعة معوقات للتكوين الرأسمالي، فبخصوص العامل الأول يعدّ قانون الضرائب الفلسطيني، وارتفاع تكاليف التمويل، وعدم المقدرة على توظيف التكنولوجيا الحديثة من أقوى المعوقات التي أشار إليها التحليل.وهذه النتائج تتفق ودراسة مقداد (١٩٩٩) التي بينت سيطرة التكنولوجيا التقليدية القديمة على أداء القطاع الصناعي الفلسطيني، ودراسة الصويص (٢٠١١) التي بينت أن هناك معوقات ضريبية تفرض على المستثمر الصناعي في المحافظة، وكذلك دراسة عادل (٢٠٠٥) التي تناولت أيضا هذه الجوانب، بالإضافة

إلى أن الإطار النظري للدراسة قد تطرق لمثل هذه العوامل.كل هذه النتائج تؤكد ضرورة الاهتمام بقانون الضرائب الفلسطيني ودوره في تشجيع الاستثمار والتكوين الرأسمالي، وكذلك اتباع سياسات نقدية وائتمانية تعمل على تقليل تكلفة التمويل بالنسبة للقطاع الصناعي، بالإضافة إلى حث القطاع الصناعي على توظيف التكنولوجيا الحديثة من خلال توفير البيئة الملائمة لذلك.

وأما فيما يخص العامل الثالث الذي بين أثر البنية التحتية، وقوانين الاستثمار وارتفاع تكاليف الخدمات العامة وجهود الهيئات المحلية على تشجيع الاستثمار في محافظه طولكرم، فقد توافقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل، (سليم، ١٩٩٩) ودراسة (الصويص، ٢٠١١) ودراسة (عادل، ٢٠٠٥) ، التي أجمعت على دور البنية التحتية وقوانين الاستثمار من خلال تشكيل قوى تكون قادرة على الضغط على الهيئات الحكومية والمحلية في تطوير البنية التحتية، ومراجعه قوانين الاستثمار المعمول بها والعمل على توظيفها لخدمة القطاع الصناعي الفلسطيني.ولذالك فإن الدراسة تؤكد على دور البنية التحتية والقوانين المناسبة لتشجيع الاستثمار والتكوين الرأسمالي في القطاع الصناعي الفلسطيني.

وبالنسبة للعامل الرابع الذي أظهر أن هناك أربعة معوقات تواجه المنشآت الصناعية، وتقف حائلاً أمام الاستثمار والتكوين الرأسمالي، وعلى رأس هذه المعوقات قله مصادر الدخل والأرباح، يليها تدني مستوى الادخار، ثم الاعتماد على الأساليب الإنتاجية التقليدية وضيق السوق المحلي، وتعدّ هذه النتيجة من بين النتائج التي أشارت إليها الدراسات السابقة، حيث بينت دراسة (الصويص، ٢٠١١) أثر ضيق السوق المحلي وندرة وجود الأسواق العربية والعالمية على أداء القطاع الصناعي في محافظه طولكرم، كما بينت دراسة (محارب، ٢٠١٠) قلة مساهمة المنشآت الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك اشتركت دراسة (مقداد، ١٩٩٩) في النتيجة نفسها.

وعليه، فإن الدراسة تؤكد على ضرورة اتباع سياسات تجارية من شأنها العمل على تحسين أداء السوق المحلي فتح أسواق جديدة للقطاع الصناعي الفلسطيني سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى العالمي، وتوفير الظروف الاستثمارية الملائمة لإدخال أساليب الإنتاج الحديثة التي من شأنها أن ترفع من الإنتاجية، وتحسين الأداء، وتوفير وسيلة مهمة لزيادة الدخل والأرباح والادخار، بالنسبة للمنشآت الصناعية الفلسطينية التي من شأنها أن تساهم إلى حد كبير في تذليل معوقات الاستثمار والتكوين الرأسمالي في هذا القطاع.

وبالنسبة للعامل الخامس والسادس فحمل كل منهما ثلاثة معوقات، وقد تمثلت معوقات العامل الخامس بإجراءات النقل والشحن المتبعة على الحدود والمعابر، وكذلك

قيام الاحتلال بالحد من التصدير إلى الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية السائدة في المحافظة، فكل هذه المعوقات تتوافق ونتائج الدراسات السابقة، التي أظهرت بالمجمل التأثير السلبي للاحتلال الإسرائيلي على أداء القطاع الصناعي بشكل عام، وعلى وصول المنتجات الصناعية سواء إلى الأسواق المحلية أم إلى الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى إفرازات الاحتلال المتعددة التي من شأنها أن تنعكس بالسلب على الجو الاقتصادي العام.وعليه فإن الدراسة تؤكد على ضرورة قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بالتقليل من أثر الاحتلال وممارسته على الاستثمار والتكوين الرأسمالي تجاه المنشآت الصناعية الفلسطينية، وتوفير الظروف الاقتصادية المناسبة للاستثمار التي من شأنها أن تعمل على زيادة التكوين الرأسمالي في هذا القطاع الاقتصادي المهم.

وفيما يتعلّق بالعامل السادس، فقد أظهرت نتائج تحليل البيانات أن هذا العامل، يمثل ثلاثة معوقات خاصة بالاحتلال الإسرائيلي متمثلة في وجود الاحتلال، واعتماد الصناعة الفلسطينية على المواد الأولية المستوردة من إسرائيل، بالإضافة إلى سيطرة إسرائيل على المعابر والحدود، فكل هذه المعوقات يواجهها الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وتواجهها المنشآت الصناعية بشكل خاص.وبالتالي على القائمين على السياسة الاقتصادية الفلسطينية العمل بكل الوسائل المتاحة من أجل تقليل أثر الاحتلال على أداء القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، والعمل على إعطاء الاقتصاد الفلسطيني والمنشآت الصناعية نوعاً من التحرر والاستقلال عن الاحتلال والاقتصاد الإسرائيلي، حتى يستطيع الاقتصاد الفلسطيني ممثلاً بقطاعاته ومنشآته من ممارسة حياته الاقتصادية بشكل أفضل.

وأخيرا فقد حمل العامل السابع معوقاً واحداً فقط يتمثل في عدم استخدام المنشآت الصناعية لتكنولوجيا نظم المعلومات، وبالتالي فإن مثل هذا المعوق من الممكن أن يؤدي دوراً كبيراً في التأثير على اتخاذ القرارات بشأن الاستثمار، وكذلك التأثير على الإنتاجية، والأداء، ومن ثم على الاستثمار والتكوين الرأسمالي، ولذلك من الواضح أن هناك ضرورة للعمل على تشجيع القطاع الصناعي الفلسطيني على إدخال التكنولوجيا الحديثة، من خلال المزيد من إجراءات التثقيف والتوعية على دور مثل هذا العامل في تحسين الأداء وتطوير المنشآت الصناعية بما يمكنها من زيادة الاستثمار والتكوين الرأسمالي فيها.وهذه النتائج كلها تثبت صحة فرضية البحث الثانية التي تنص على أن هناك ترابطاً بين معوقات التكوين الرأسمالي المختلفة في القطاع الصناعي في محافظة طولكرم.

ومن ناحية العلاقة بين معوقات التكوين الرأسمالي ونوع النشاط الصناعي، فقد جاءت النتائج متوافقة إلى حد ما مع الافتراض الذي وضعته الدراسة الذي يقول بأن معوقات التكوين الرأسمالي التي تواجه الصناعات تختلف باختلاف طبيعة النشاط

الصناعي الذي تمارسه هذه الصناعات، أي أن الصناعات الغذائية تواجه معوقات تختلف عن تلك التي تواجهها الصناعات الأخرى، مثل الكيماوية وغيرها، حيث تبين من النتائج أن المعوقات المبوبة بحسب مجالات الدراسة تواجه الصناعات جميعها ولكن بدرجات مختلفة، فأحيانا تصل هذه المعوقات إلى حد الدلالة وأحيانا لا تصل، فالصناعات الغذائية، والصناعات الكيماوية تتشابه في المعوقات بينما صناعة التعدين تواجه معوقات القوانين والإجراءات والتمويل، وصناعة الرخام والحجر تواجه معوقات الاحتلال الإسرائيلي بشكل أكبر من باقي الصناعات، والشيء اللافت للانتباه أن الصناعات التحويلية لم تصل المعوقات الخاصة بها إلى حد الدلالة الإحصائية، مما يعني أن هذه المعوقات لا تعدّ مهمة من وجهة نظر هذه الصناعات، وقد يعود السبب في ذلك إلى تميّز هذه الصناعات عن غيرها في مجالات الإنتاجية، والإدارة والتسويق والاستثمار وغيرها.

٦. النتائج والتوصيات:

قامت هذه الدراسة باختبار ٣٤ معوقاً للتكوين الرأسمالي التي تعترض القطاع الصناعي في محافظة طولكرم، حيث بين تحليل البيانات أن هناك ٣٢ معوقاً مهما من بين هذه المعوقات، وهناك ترابط بين ٢٥ معوقاً منها، وأن هذه المعوقات تختلف بأهميتها باختلاف النشاط الصناعي، **ويمكن استخلاص النتائج الرئيسة للبحث على النحو الآتي**:

١. وجود الاحتلال الإسرائيلي وما ينبثق عنه من سياسات وإجراءات وعراقيل تعوق التكوين الرأسمالي في المنشآت الصناعية، ويقف عقبة أمام توسع هذا القطاع وتطوره.

٢. على صعيد الهيئات المحلية، توصلت الدراسة إلى أن الظروف المحلية الخاصة بمناطق المحافظة لا تشجع على زيادة الاستثمار، مما يدل على ضعف دور الهيئات المحلية في تشجيع الاستثمار والتكوين الرأسمالي وتحفيزهما في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم، الأمر الذي يدل على عدم وجود الخطط والبرامج الواضحة من قبل هذه الهيئات من ناحية، ومن ناحية أخرى عدم إدراك هذه الهيئات لدورها الفاعل والمؤثر في عملية تطور وتوسع القطاع الصناعي في محافظة طولكرم.

٣. بالنسبة للشؤون الداخلية الخاصة بالمنشآت الصناعية نفسها، فقد أظهرت النتائج أن هناك عدداً من العقبات في هذا المجال، مثل قلة مصادر الدخل والأرباح، وتدني الادخار، والاعتماد على الأساليب الإنتاجية التقليدية، وانخفاض مستوى مهارة العاملين، وعدم تبني أساليب إدارية حديثة، وعدم امتلاك المنشأة للخطط التطويرية، وعدم استخدم

تكنولوجيا المعلومات ونظمها، مما يعني أن هذه المنشآت تتبع أسساً إنتاجية بدائية أو تقليدية، وأساليب إدارية فردية، مما ينعكس سلباً على مسيرة توسع استثماراتها وتطورها.

٤. على صعيد القوانين والإجراءات الفلسطينية، تشير النتائج الإحصائية للبيانات فعلاً إلى أن القوانين والإجراءات الفلسطينية الخاصة بالقطاع الصناعي، لا تلبي متطلبات التكوين الرأسمالي، ولا تصل إلى مستوى التشجيع والتحفيز الفعّال للاستثمار وزيادته في القطاع الصناعي في محافظة طولكرم، خاصة فيما يخص كلاً من قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني، وقانون الضرائب الفلسطيني، وإجراءات المواصفات والمقاييس، ويمكن القول هنا إن مثل هذه القوانين والإجراءات لا تصب في مصلحة المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، علما بأن الغالبية العظمى لمفردات عينة الدراسة تتبع هذه الفئة من المنشآت.

٥. وبالنسبة للمعوقات الخاصة بالتمويل، فإن ضعف مصادر التمويل الحكومي، وارتفاع تكاليف التمويل كانت من أهم المعوقات، هذه النتائج تبين مدى قوة العراقيل التي يواجهها القطاع الصناعي في محافظة طولكرم بخصوص التكوين الرأسمالي والخاص بالأمور المتعلقة بالتمويل، وتكاليفه، وخروج رأس المال من المحافظة.

٦. تختلف المعوقات التي تواجه المنشآت الصناعية من حيث الأهمية، أي أن المنشآت الصناعية لا تواجه جميع العقبات التي حددتها الدراسة بالدرجة نفسها من الأهمية، **ويمكن إدراج النتائج في هذا المجال على النحو الآتي**:

أ. وجود الاحتلال الإسرائيلي كمعوق للتكوين الرأسمالي، وما ينبثق عنه من معوقات أكثر ما يؤثر على المنشآت التي تعمل في مجال صناعة الرخام والحجر، يليها الصناعات الغذائية، ومن ثم الصناعات الكيماوية.

ب. المعوقات الخاصة بالهيئات المحلية والمتمثلة في الظروف الاقتصادية السائدة في مناطق المحافظة، والبنية التحتية المتوافرة في المحافظة، وبرامج تحفيز الاستثمار وتشجيعه وغيرها من المعوقات أكثر ما تؤثر على الصناعات الكيماوية، يليها الصناعات الغذائية.

ت. المعوقات الخاصة بالمنشآت الصناعية نفسها، والمتمثلة في قلة مصادر الدخل والأرباح، وتدني مستوى الادخار لأصحاب المنشآت، والاعتماد على الأساليب الإنتاجية التقليدية، وتدني مستوى المهارة والتدريب والإنتاجية بالنسبة للقوى العاملة، أكثر ما تؤثر على الصناعات الكيماوية، التي تواجه هذا النوع من المعوقات بشكل أكبر من غيرها من الصناعات

ث. المعوقات الخاصة بالقوانين والإجراءات والمتمثلة في قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني وقانون الضرائب الفلسطيني، وعدم ملاءمة البيئة الاستثمارية للابتكارات والاختراعات، وإجراءات ومتطلبات المواصفات والمقاييس الفلسطينية، أكثر ما تؤثر على الصناعات الغذائية، يليها صناعات التعدين ثم الصناعات الكيماوية.

ج. معوقات التمويل، وما يندرج تحتها من معوقات فرعية أكثر ما تؤثر على الصناعات الغذائية وصناعة التعدين.

ح. إن أكثر الصناعات عرضة إلى معوقات التكوين الرأسمالي هي الصناعات الغذائية، تليها الصناعات الكيماوية، ومن ثم صناعة التعدين والرخام، كما يلاحظ أن الصناعات الأخرى تواجه تحديات اقل أهمية بشأن الاستثمار والتكوين الرأسمالي فيها.

وبناءً على ما تقدم من نتائج فإن الدراسة توصي بما يأتي:

١. ضرورة قيام المنشآت الصناعية باتباع الأساليب الإدارية الحديثة، والاقلاع عن الأساليب الإدارية التقليدية، وزيادة التركيز على الجوانب الإدارية التي من شأنها أن ترفع الأداء، وتساعد المنشآت الصناعية على زيادة قدرتها على تراكم رأس المال والتكوين الرأسمالي.

٢. ضرورة الاهتمام بإعداد القوى العاملة في القطاع الصناعي من خلال برامج مميزة وهادفة في التدريب والتأهيل، لما لذلك من أثر إيجابي على الإنتاجية، وتحسين الأداء والتوسع والتطور.

٣. هناك ضرورة لمراجعة إجراءات المواصفات والمقاييس الفلسطينية بما يخدم القطاع الصناعي وتطوره وتحسين ظروف الاستثمار في القطاع الصناعي خاصة في محافظة طولكرم.

٤. يجب على السياسة الاقتصادية الفلسطينية أن تقوم برسم استراتيجيات استثمارية وصناعية واضحة ومحددة، من أجل أن تخدم القطاع الصناعي بشكل يجعله قادراً على مواجهة التحديات والعقبات التي تحول دون زيادة الاستثمار وتراكمه.

٥. ضرورة الاهتمام بقانون الضرائب الفلسطيني ودوره في تشجيع الاستثمار والتكوين الرأسمالي، والعمل على مراجعته التعديلات اللازمة عليه وإجرائها من وقت إلى آخر بما يخدم تطور القطاع الصناعي وزيادة الاستثمار فيه.

٦. يجب اتباع سياسات نقدية وائتمانية تعمل على تقليل تكلفة التمويل بالنسبة للقطاع الصناعي، من خلال إنشاء صناديق خاصة بالاستثمار الصناعي ومؤسسات تمويل تكون قادرة على توفير التمويل بتكلفة معقولة إلى المستثمر الصناعي.

٧. يجب حث القطاع الصناعي على توظيف التكنولوجيا الحديثة من خلال توفير البيئة الملائمة لذلك.

٨. تؤكد الدراسة على دور البنية التحتية والقوانين المناسبة لتشجيع الاستثمار والتكوين الرأسمالي في القطاع الصناعي الفلسطيني

٩. ضرورة اتباع سياسات تجارية من شأنها أن تعمل على تحسين أداء السوق المحلي وفتح منافذ تسويقية جديدة على المستويين الإقليمي والعالمي.

١٠. ضرورة توفير الظروف الاستثمارية الملائمة لإدخال أساليب الإنتاج الحديثة التي من شأنها أن ترفع من الإنتاجية، وتحسين الأداء، اللذين يساهمان إلى حد كبير في تذليل معوقات الاستثمار والتكوين الرأسمالي.

١١. ضرورة قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بالتقليل من أثر الاحتلال، وممارسته على الاستثمار والتكوين الرأسمالي تجاه المنشآت الصناعية الفلسطينية، والعمل على إعطاء الاقتصاد الفلسطيني والمنشآت الصناعية نوعاً من التحرر والاستقلال عن الاحتلال والاقتصاد الإسرائيلي، حتى يستطيع الاقتصاد الفلسطيني ممثلاً بقطاعاته ومنشآته من ممارسة حياته الاقتصادية بشكل أفضل.

١٢. هناك ضرورة للعمل على تشجيع القطاع الصناعي الفلسطيني على إدخال التكنولوجيا الحديثة، من خلال المزيد من إجراءات التثقيف والتوعية على دور مثل هذا العامل في تحسين الأداء والتطور للمنشآت الصناعية بما يمكنها من زيادة الاستثمار والتكوين الرأسمالي فيها.

المصادر والمراجع:

أولاً ـ المراجع العربية:

١. إسماعيل، عمر شعبان، (٢٠١٠) ، «التراكم الرأسمالي»، مجلة رؤية،عدد٢٦، رام الله– فلسطين.

جامعة النجاح الوطنية، (٢٠١٢) ، «واقع الاستثمار في القطاع الصناعي الفلسطيني»، نشرة كلية الاقتصاد، نابلس، فلسطين.

٢. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٢) ، «المسح الصناعي– نتائج أساسية ٢٠١٢»، رام الله ، فلسطين.

٣. سليم، محمد، (١٩٩٠) ، » إنتاجية العمل في قطاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

٤. الصويص، خالد محمد، (٢٠١١) ، «واقع الصناعة في محافظة طولكرم من وجهة نظر رجال الأعمال والتجار (المشكلات والحلول المقترحة)» ، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، ص ١٤٩٣ – ص ١٥٢٦ يونيو ٢٠١١

٥. عادل، عبد الغني محبوب، (٢٠٠٥) «التكوين الرأسمالي الثابت للقطاعات الاقتصادية»، منشورات المجموعة الاقتصادية العربية، القاهرة، .

٦. عثمان، محمد، (٢٠٠٨) ، «التراكم الرأسمالي وأثره على الإنتاجية»، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، .

٧. عرفة، أحمد، (٢٠٠٨) ، «نحو نظرية لزيادة الإنتاجية»، مؤسسة الحياة للطباعة، عمان، .

٨. العلي، محمود، (٢٠٠٤) ، «الاستثمار في القطاع الصناعي»، مكتبة دار التراث العربي، بيروت.

٩. الغرفة التجارية والصناعية، (٢٠١٢) ، «تطور الصناعات الفلسطينية»، نشرة، طولكرم، فلسطين.

١٠. عطياني، نصر. (٢٠٠٨) ، «القطاعات الاقتصادية الرئيسة»، الاقتصاد الفلسطيني، منشورات جامعة القدس المفتوحة، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.

١١. الغزاوي، فيصل، (٢٠٠٣) ، «إنتاجية رأس المال البشري»، مكتبة دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.

١٢. محارب، أسامة، (٢٠١٠) ، «الصناعات التحويلية وطبيعتها في الاقتصاد الفلسطيني»، رسالة ماجستير، جامعة بير زيت، رام الله، فلسطين.

١٣. مركز التخطيط الفلسطيني، (١٩٩٥) ، «الصناعات الغذائية في قطاع غزة»، رام الله، فلسطين.

١٤. مقداد، مقداد، (١٩٩٩) ، «تحليل الأداء في الصناعات الصغيرة»، منشورات مركز الدراسات الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

١٥. نصر الله، فائق عمران عيسى، (٢٠٠٤) ، «مشكلة تطور التكوين الرأسمالي للاقتصاد القياسي مع تطبيق على دالة التكوين الرأسمالي في الاقتصاد المحلي»، مكتبة دار التراث العربي، بيروت.

١٦. نصر، محمد، (٢٠٠٢) «دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية» – ماس، رام الله، فلسطين،

١٧. نوفل، أحمد، (٢٠٠١) ، «التراكم الرأسمالي الثابت وإنتاجية الموارد البشرية»، مكتبة الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية.

١٨. هنية، سمر، (٢٠٠٥) ، «إنتاجية القطاعات الاقتصادية الأردنية وواقع الاستثمار»، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان.

ثانياً ـ المراجع الأجنبية:

1. *Skousen ,Mark, ed. (1992) "Dissent on Keynes, A Critical Appraisal of Keynesian Economics", Praeger Publishers, New York, pp. 131- 147.*
2. *World Bank, (2002) . Fifteen Monthes- Intfada, Closures and Palestinian Economic Crisis: An Assessment. World Bank.*
3. *Zamagani, Stefano & Agliardi, Elettra (2004) , Time in Economic Theory; Edward*
   Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham, U. K.